



شركة مسيعة
للبتروكيماويات
القاضة

Mesaieed
Petrochemical
Holding Company

التقرير السنوي

2023



شركة مسيعيد
للبتروكيماويات
القبضة

Mesaieed
Petrochemical
Holding Company



بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة بعبارة "مسييد القابضة" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة، (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع، (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية، (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية، (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها ووكلائها والشركات المتعاقدة معها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة مُلزِمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة مسييد للبتروكيماويات
القابضة ش.م.ع.ق.

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٠١٣ ٢٠٨٠

فاكس: +٩٧٤ ٤٠١٣ ٩٧٥٠

البريد الإلكتروني: mphc@qatarenergy.qa

www.mphc.com.qa



”برغم تقلبات الأوضاع على مستوى
الاقتصاد الكلي، إلا أن المجموعة
حققت نتائج مستقرة، بينما ظل التميز
التشغيلي يحتل أهمية محورية، إلى
جانب التركيز على تحقيق النمو“



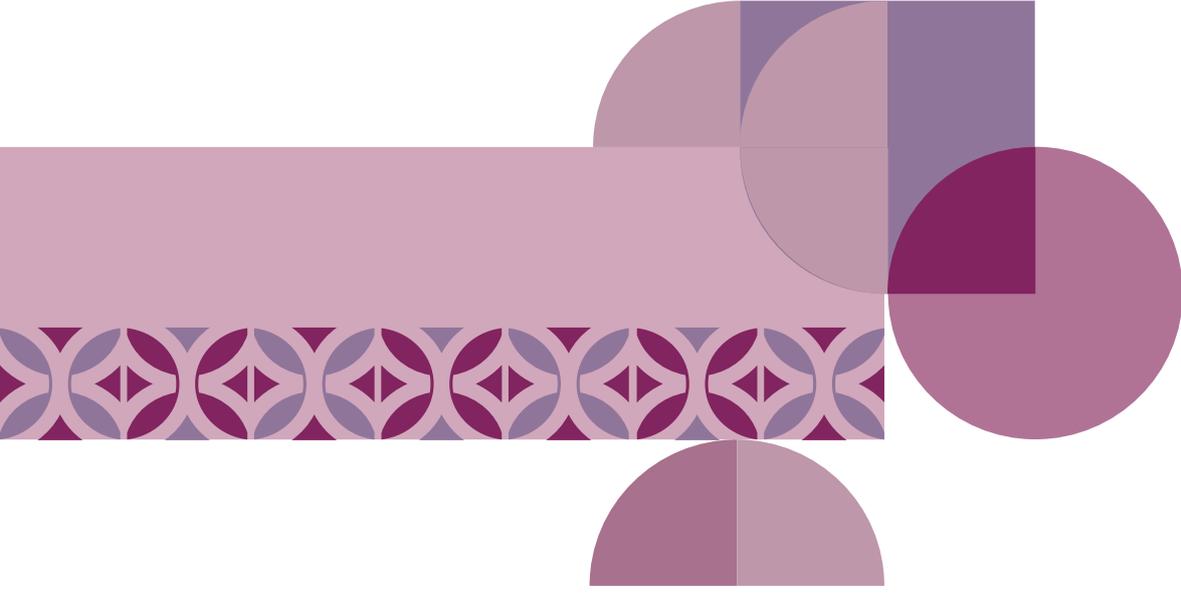
الرسالة

تعظيم قيمة محفظة أعمال المجموعة وتوسيع نطاقها للاستفادة من قيمة اللقيم المتوافر في دولة قطر.



الرؤية

أن تصبح مسيعة للبتروكيماويات القابضة إحدى الشركات التي توفر منتجات بتروكيماوية عالية الجودة وتلتزم بمعايير البيئة والسلامة وتعمل على زيادة ربحية أصولها بما يعظم من القيمة المضافة للمساهمين.



المحتويات



١٠

مجلس الإدارة

٣٤

نبذة حول قطاعات
أعمال المجموعة

١٢

كلمة رئيس مجلس
الإدارة

٤٠

تقرير مدقق
الحسابات المستقل

١٦

تقرير مجلس الإدارة

٥٢

البيانات المالية

٢٢

تقرير مجلس الإدارة بشأن
قطاعات المجموعة

٥٧

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

٣٠

نبذة حول مجموعة
مسيعد القابضة



حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر



صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة





السيد/ أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة



**السيد/ عبد العزيز جاسم
المفتاح**
عضو



**السيد/ عبد الرحمن أحمد
الشيبي**
عضو



**السيد/ محمد سالم
المرى**
نائب رئيس مجلس الإدارة



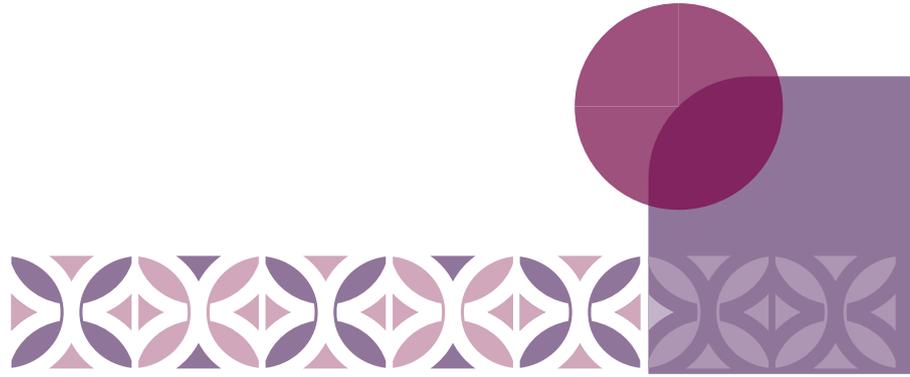
**السيد/ علي ناصر
تلفت**
عضو



**السيد/ محمد عيسى
المناعي**
عضو



**السيد/ عبد العزيز محمد
المناعي**
عضو



كلمة رئيس مجلس الإدارة



”واصلنا إبداء المرونة وسط ظروف متقلبة على مستوى الاقتصاد الكلي، بينما أسهم تميزنا التشغيلي والنمو المستدام في دعم الجهود المنصبة على إضافة قيمة“



السيد/ أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

يسرني كثيراً أن أقدم لكم التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة، وهي واحدة من شركات البتروكيماويات ذات المنتجات المتنوعة الرائدة في المنطقة.

وأود أن أشكر وأهني زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا لشركات المجموعة على جهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في العمل والتزامهم بتحقيق أداء جيد، وأخص بالشكر مساهميننا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

شهد عام ٢٠٢٢ بعض التقلبات، حيث أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى حدوث تضخم غير مسبوق وأثر على الطلب على السلع الأساسية. وفرضت إجراءات الإغلاق العام في الصين ضغوطاً على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات في البنية التحتية. كما استمرت التوترات الجيوسياسية في التأثير سلباً على أسواق السلع الأساسية في مختلف أنحاء العالم.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

(تتمة)

الإنجازات الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٢

برغم عدم استقرار الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الشركة ركزت على التميز التشغيلي وتحقيق النمو المستدام. وقد اعتمدت جهودنا نحو تحقيق التميز التشغيلي بشكل رئيسي على الترشيح المستمر لعملياتنا التشغيلية ورفع مستوى موثوقية المصانع وسلامة الأصول.

وفيما يتعلق بالاستدامة، فقد واصلنا خفض أثرنا البيئي، وركزنا في عملياتنا التشغيلية على تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وحفظها.

وفي إطار مساعيها لتحقيق النمو المستدام، أبدت الشركة موافقتها لشركة قطر للفينيل لإنشاء مصنع لإنتاج البولي فينيل كلوريد، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٥٠ ألف طن متري من البولي فينيل كلوريد. ومن شأن هذا المشروع إضافة قيمة للشركة والقطاع الصناعي المحلي. وستمول الشركة إنشاء المصنع الجديد بما يعادل حصتها في شركة قطر للفينيل. ويهدف هذا المشروع، الذي يُعد الأول من نوعه في الدولة، إلى أن تصبح قطر لاعباً جديداً على مستوى المنطقة في إنتاج البولي فينيل كلوريد، والذي سيعزز أيضاً من سلسلة القيمة للصناعات التحويلية.

واستشراًفاً للمستقبل، ستستمر الشركة في تركيزها على نقاط قوتها الأساسية المتمثلة في التميز التشغيلي والصحة والسلامة والبيئة والنمو المستدام، وسنعمل حثيثاً على تعزيز مركزنا في الأسواق وزيادة القيمة المقدمة للمساهمين.

الأداء المالي

حافظت الشركة على استقرار أدائها المالي للسنة المالية ٢٠٢٢ بعد أن حققت أداءً استثنائياً عام ٢٠٢١. وتأثرت نتائج عام ٢٠٢٢ بتراجع نسبي في الأسعار وارتفاع التكاليف التشغيلية، الأمر الذي عادله بشكل طفيف ارتفاع أحجام المبيعات.

وقد حققت الشركة صافي أرباح يبلغ ١,٨ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بانخفاض تبلغ نسبته ٥٪ مقارنة بالسنة الماضية، وبعائد على السهم بواقع ١,٤١ ريال قطري، مقارنة بعائد بلغ ١,٤٨ ريال قطري للسنة الماضية.

القيمة المضافة إلى المساهمين

على ضوء التوقعات الحالية بشأن السوق على الأجلين القصير والمتوسط والاحتياجات ذات الصلة بالإنفاق الرأسمالي للشركة وبرنامج التوسع الجديد في إنتاج البولي فينيل كلوريد المخطط له للأعوام القادمة، يوصي مجلس إدارة الشركة بإجمالي توزيعات أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بواقع ١,٣٨ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ١,١ ريال قطري للسهم، بنسبة توزيع تبلغ ٧٨٪ من صافي الأرباح.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع الطاقة القطري. إن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعها المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في شركة مسيعة للبروكيماويات القابضة نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم رؤية قطر الوطنية.

وختاماً، فإنني أثق بأن زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركات المجموعة يقفون على أهبة الاستعداد لخوض غمار عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تستمر شركة مسيعة للبروكيماويات القابضة في الإسهام بدور محوري في النمو الاقتصادي للدولة.



تقرير مجلس الإدارة

”نتائج مالية مستقرة برغم تقلبات الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، بينما ظل التميز التشغيلي وإضافة قيمة مستدامة في صميم الأولويات من أجل المستقبل“

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي بشأن الأداء المالي والتشغيلي لشركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

استراتيجيتنا

تركز استراتيجية الأعمال الأساسية للمجموعة على تنمية الأسواق من خلال زيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة عبر برامج الارتقاء بمستويات الإنتاج والصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتخصيص رأس المال، تهدف المشاريع المشتركة للمجموعة إلى الاستثمار في مشاريع تنموية والتركيز على تعزيز المركز التنافسي وخلق قيمة مستدامة على الأجل الطويل.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

شهد عام ٢٠٢٢ تقلبات في الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي جراء النزاعات الجيوسياسية والمخاوف من الركود نتيجة الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الفائدة. واستمر الارتفاع الكبير الذي تشهده أسعار الطاقة داخل أوروبا في التأثير على المنتجين الأوروبيين. بالإضافة إلى ذلك، فقد فرضت سياسة الصين الصارمة بشأن القضاء نهائياً على فيروس كورونا المزيد من الضغوط على أسواق السلع الأساسية.

وبشكل عام، تراجعت أسعار السلع الأساسية بعد الارتفاع الذي شهدته خلال النصف الثاني من العام الماضي، خاصة في قطاع البتروكيماويات، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى التزام المشتريين جانب الحذر.

نقاط القوة التنافسية

تحظى جميع المشاريع المشتركة للمجموعة بوضع استراتيجي، حيث تضمن الحصول على اللقيم بأسعار تنافسية، فيما تتمتع أيضاً بسيولة قوية وقدرة على تحقيق تدفقات نقدية كبيرة. كما ترتبط المجموعة من خلال مشاريعها المشتركة بعلاقات قوية مع شركاء مرموقين ومعروفين عالمياً، الأمر الذي يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بنظرائها.

تقرير مجلس الإدارة

(تتمة)

إضافة إلى ذلك، فإن الشراكة القائمة ما بين المشاريع المشتركة وشركة "منتجات"، الشركة الرائدة عالمياً في مجال تسويق وتوزيع الكيماويات، توفر إمكانية أكبر لدخول الأسواق العالمية، وتدعم الكيانات التابعة للمجموعة في تجاوز الأزمات على مستوى سلسلة التوريد، كما ظهر جلياً خلال الأزمة التي تعرضت لها الأسواق العالمية في الآونة الأخيرة.

ومما لا شك فيه أن نقاط القوة التنافسية التي تتمتع بها المجموعة قد دعمتها في ضمان تحقيق التميز التشغيلي وتوسعة نطاق تواجدها الجغرافي وتحقيق تدفقات نقدية كبيرة على مر السنين. وستواصل جميع المشاريع المشتركة العمل على إدخال أحدث التقنيات بما يعزز من المركز الذي تحتله المجموعة على الصعيدين المحلي والدولي.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

خلال عام ٢٠٢٢، أبدت جميع المشاريع المشتركة للمجموعة أداءً نموذجياً في الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة التي تشكل قيمة بالغة الأهمية ضمن القيم الأساسية للمجموعة. وقد تضمنت الإنجازات الرئيسية للمشاريع المشتركة في هذا الشأن خلال عام ٢٠٢٢ الحصول على شهادات في عدة مواصفات دولية، وتعزيز مستوى سلامة العمليات، وإتمام فترة خمسة عشر عام على التوالي دون وقوع حادث واحد يستوجب التسجيل من حوادث الإجهاد الحراري في العديد من المرافق الإنتاجية.

وإذ نمضي قدماً، فإننا سنواصل مساعيها نحو تحقيق التميز والمزيد من الكفاءة في هذه المجالات الرئيسية، الأمر الذي سيعزز من معاييرنا الحالية للصحة والسلامة والبيئة بما يتماشى مع القيم العالمية، وسنعمل حثيثاً على الارتقاء بجودة المنتجات ودعم موظفينا وضمان موثوقية العمليات التشغيلية.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف والارتقاء بمستويات الإنتاج: نحو التميز التشغيلي

تولي المجموعة اهتماماً بالكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية من حيث التكاليف لتحافظ على مركزها بوصفها مشغلاً رائداً منخفض التكلفة. وتعمل جميع الكيانات التابعة للمجموعة باستمرار على تحقيق هدفها الثابت الذي يتمثل في خفض النفقات التشغيلية على مستوى أنشطة أعمالها، فيما تستكشف أيضاً الفرص التي تستطيع من خلالها خفض المصروفات غير الضرورية.

وأثناء عملية الترشيد التي تم إجراؤها خلال ذروة تفشي فيروس كورونا، راجعت شركات المجموعة برامجها للإنفاق التشغيلي والرأسمالي من أجل ترشيد هيكل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي دون المساس بمعايير الصحة والسلامة والبيئة وضمان المحافظة على مستوياتها المتميزة.

وقد أثمرت هذه التدابير المعنية بالترشيد عن انخفاض هيكل التكاليف التشغيلية المتغيرة والثابتة لدى المجموعة مع دخولنا إلى مرحلة التعافي بعد الجائحة، ودعمت في ذات الوقت الهدف الأساسي المتمثل في المحافظة على القدرة التنافسية للكيانات التابعة باعتبارها من بين المنتجين الأقل تكلفة.

وبصفة عامة، فقد ارتفعت مستويات الإنتاج لدى المجموعة ارتفاعاً طفيفاً في ظل انخفاض عدد عمليات التطفئة خلال عام ٢٠٢٢. وتأثر الإنتاج على نحو طفيف بإجراء عمليات تطفئة لم يكن مخطط لها، إلا أن هذه العمليات لم تستغرق وقتاً طويلاً وحصلنا من خلالها على معلومات قيّمة من شأنها تلافي إجراء عمليات تطفئة غير مخطط

لها في المستقبل وتعزيز مستوى الكفاءة. كما خضعت مرافق كيوكيم الإنتاجية إلى عملية صيانة كبيرة خلال عام ٢٠٢٢، علماً بأن هذه العمليات الدورية تشكل ضرورة لضمان المحافظة على العمر التشغيلي للمصانع وموثوقية الأصول وسلامة العمليات.

وواصلت شركات المجموعة جهودها نحو رفع مستوى الجودة. وخلال عام ٢٠٢٢، وللعام الرابع على التوالي، حصلت شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي إحدى مشاريعنا المشتركة في قطاع البتروكيماويات، على جائزة الرئيس للتميز التشغيلي التي تمنحها شركة شيفرون فيليبس للكيماويات عن فئة المرافق الكبيرة لتصنيع البتروكيماويات.

الإنفاق الرأسمالي وتنمية الأعمال

بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢٢ ما يصل إلى ٣٢٨ مليون ريال قطري (حصّة لشركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة)، ووجه بصورة أساسية إلى مشاريع الصيانة الشاملة وتعزيز الموثوقية والصحة والسلامة والبيئة، إلى جانب الإنفاق الأولي على إنشاء المصنع الجديد لإنتاج البولي فينيل كلوريد بمبلغ يصل إلى ١٨ مليون ريال قطري.

واتساقاً مع الهدف المتمثل في التوسع محلياً ووضخ المزيد من الاستثمارات في سلسلة القيمة، فخلال عام ٢٠٢٢ قام المشروع المشترك التابع للمجموعة، شركة قطر للفينيل، بتوقيع وإرساء عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء بقيمة تبلغ ٢٣٩ مليون دولار أمريكي، للاستثمار في إنشاء مرفق جديد لإنتاج البولي فينيل كلوريد، بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٥٠ ألف طن متري سنوياً. وستقوم شركة قطر للفينيل بتحويل منتجها، مونومر كلوريد الفينيل، إلى بولي فينيل كلوريد. ومما لا شك فيه أن المصنع لن يدعم الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص فحسب، بل سيوفر أيضاً مصدراً محلياً للبولي فينيل كلوريد ويوسع من الإمكانيات الاقتصادية للصناعات المحلية. وستمول شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة إنشاء المصنع الجديد بما يعادل حصتها في شركة قطر للفينيل (٢٠٠٪)، وستظل المساهم الأكبر فيها عقب انتهاء اتفاقية المشروع المشترك الحالية.

خلال عام ٢٠١٩، وافق المساهمون في شركة كيوكيم على دعم عملية توسعة مرافق إنتاج الإيثيلين التابعة للمشروع المشترك في مدينة مسيعةيد الصناعية، وسيوفر مشروع الفرن السادس أحياناً مستدامة من الإيثيلين، الأمر الذي سيعزز من الطاقة الإنتاجية الحالية لشركة كيوكيم من المشتقات. وبتكلفة تقدر بنحو ٩٤,٦ مليون دولار أمريكي، من المتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عوائد رأسمالية إيجابية. وقد دخل المشروع حالياً مرحلة التشغيل المبدئي، ومن المتوقع أن يدخل حيز التشغيل الفعلي بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٣. وبلغ إجمالي الإنفاق حتى تاريخه ٨٩,٧ مليون دولار أمريكي.

واستشرافاً للمستقبل، فإن المجموعة ستواصل النظر في استثمارات الإنفاق الرأسمالي لتعزيز قدراتها ومستويات الموثوقية والكفاءة وأداء الصحة والسلامة والبيئة، بما في ذلك حصّة الشركة في تمويل المصنع الجديد لإنتاج البولي فينيل كلوريد، مع تخصيص ما إجماليه ١,٨ مليار ريال قطري للإنفاق الرأسمالي (حصّة لشركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة) على مدار خمسة أعوام تمتد من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٧.

تقرير مجلس الإدارة

(تتمة)

الأداء المالي

حققت المجموعة صافي أرباح بواقع ١,٨ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بانخفاض تبلغ نسبته ٥٪ مقارنة بالسنة الماضية. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى انخفاض أسعار منتجات المجموعة، الأمر الذي أثر على أدائها المالي.

وقد حافظت شركات المجموعة على قوة ومرونة عملياتها، حيث بلغ الإنتاج السنوي ١,١٣٩ ألف طن متري. ولم تشهد أحجام الإنتاج لعام ٢٠٢٢ تغير مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى إجراء عملية صيانة كبيرة في المرافق الإنتاجية لشركة كيوكيم في أوائل عام ٢٠٢٢، الأمر الذي عادله بالكامل انخفاض أحجام الإنتاج خلال العام الماضي نتيجة إجراء عملية تطفئة كان مخطط لها لتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية في مرافق إنتاج الكلور القلوي.

وانخفض متوسط أسعار البيع المُرجح على مستوى المجموعة بنسبة تبلغ ٢٪ خلال عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أسهم في انخفاض صافي أرباحها بواقع ٤٠ مليون ريال قطري مقارنة بالعام الماضي. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت أحجام المبيعات بنسبة تبلغ ٢٪ مقارنة بالعام الماضي، مما أدى إلى ارتفاع أرباح المجموعة بواقع ٥٣ مليون ريال قطري.

وحافظت المجموعة على قوة السيولة لديها خلال عام ٢٠٢٢، إذ سجلت في نهاية السنة المالية ٢٠٢٢ أرصدة نقدية (تشمل الحصة المتناسبة من الأرصدة النقدية والمصرفية للمشاريع المشتركة) تصل إلى ٤,٥ مليار ريال قطري، فيما بلغ إجمالي أصولها ١٧,٨ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

توزيع الأرباح المقترح

منذ أن تأسست المجموعة عام ٢٠١٣، تم توزيع أرباح على المساهمين يبلغ إجماليها ٨,٢ مليار ريال قطري، وهو ما يُعد دليلاً واضحاً على التزام مجلس الإدارة بإضافة قيمة إلى المساهمين، علماً بأن المجموعة تحرص دائماً على الاحتفاظ بالسيولة اللازمة لاستثمارات الإنفاق الرأسمالي المستقبلية والتصدي لأية ظروف صعبة غير متوقعة.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات والتوقعات الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر على آفاق أنشطة الأعمال، يوصي مجلس الإدارة بإجمالي توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بواقع ١,٣٨ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ١٠٠ ريال قطري للسهم، بنسبة توزيع تبلغ ٧٨٪ من صافي الأرباح، الأمر الذي يشير إلى قدرة المجموعة على تحقيق تدفقات نقدية كبيرة وحرصها على الاحتفاظ بأرصدة نقدية تكفي للاحتياجات التحوطية والاستثمارية في المستقبل.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة، كما نتقدم بالشكر إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، لرؤيته وقيادته، والشكر موصول أيضاً لإدارة شركات المجموعة وموظفيها على إخلاصهم والتزامهم وتفانيهم الدائم في العمل. كما نود أن نتقدم بالشكر لمساهميننا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.



تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية والإنجازات الرئيسية

تواصل الكيانات المنتجة داخل القطاع تنفيذ هدفها المتمثل في أن تكون جهات مشغلة تتسم بالسلامة والموثوقية والمسؤولية بما يتماشى مع استراتيجيتها الجماعية. وتركز إستراتيجية القطاع على تعظيم العائد للمساهمين من خلال التميز على مستوى الأنشطة الأعمال وتحقيق النمو، إلى جانب ضمان استدامة الكيانات التشغيلية، الأمر الذي يتسنى تحقيقه عبر توظيف قوى عاملة مدربة تدريباً جيداً وماهرة تعطي الأولوية لتطوير الموظفين القطريين في جميع جوانب الأعمال.

وخلال عام ٢٠٢٢، نفذت كيوكيم مبادرة إستراتيجية رئيسية مع دخولها إلى مرحلة التشغيل المبدئي لفرن إضافي في مسيعد، وهو مشروع الفرن السادس، علماً بأن الفرن الجديد لن يحقق الاستدامة لأحجام الإنتاج في كيوكيم فحسب، بل سيضمن أيضاً المرونة التشغيلية من خلال تعزيز كفاءة القطاع ومعايير السلامة.

بالإضافة إلى ذلك، واصل القطاع خلال عام ٢٠٢٢ إجراء عمليات الصيانة الشاملة ذات المستوى العالمي، حيث أتمت كيوكيم أكبر عملية صيانة شاملة في تاريخ القطاع قياساً بحجم القوى العاملة والتكاليف. وقد تكلفت العملية ما يقارب ٩٩,٤ مليون دولار أمريكي، واستخدم في تنفيذها ٧٩ مفاولاً حققوا ٣,١ مليون ساعة عمل. وتم تنفيذ العملية في الوقت المحدد لها، وفي حدود الموازنة التقديرية، ودون وقوع أية حوادث تتعلق بالسلامة الشخصية أو سلامة العمليات أو البيئة.

ويحظى القطاع بالتقدير لدى مساهميه لالتزامه بالتميز التشغيلي. وقد حصلت كيوكيم للعام الرابع على التوالي على جائزة الرئيس للتميز التشغيلي التي تمنحها شركة شيفرون فيليبس للكيماويات عن فئة المرافق الكبيرة لتصنيع البتروكيماويات، وذلك تقديراً لأدائها الاستثنائي في مجالات السلامة الشخصية، وسلامة العمليات، والبيئة، والإشراف على المنتجات، والموثوقية، والأمن.



المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

شهدت السوق العالمية للبتروكيماويات حالة من عدم اليقين خلال القسط الأعظم من عام ٢٠٢٢، حيث انخفض الطلب على معظم المنتجات انخفاضاً طفيفاً، الأمر الذي يُعزى بصفة عامة إلى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما التزم المشترون جانب الحذر جراء ارتفاع مستوى التضخم وأسعار الفائدة وزيادة قوة الدولار الأمريكي. ومن ناحية أخرى، فقد تأثر جانب العرض بالحرب الروسية الأوكرانية التي أسفرت عن حدوث ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، الأمر الذي فرض تحديات أمام المنتجين من الناحية الاقتصادية، خاصة المنتجين الأوروبيين.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

يواصل القطاع إعطاء الأولوية لالتزامه بصحة وسلامة موظفيه والمقاولين، إلى جانب مسؤولياته البيئية تجاه المجتمعات المحلية التي يعمل داخلها. وتجلّى مجدداً هذا الالتزام خلال عام ٢٠٢٢ من خلال بعض الإحصاءات التي تشير إلى الأداء المميز كما يلي:

- عدم تسجيل أية حوادث ذات صلة بسلامة العمليات من المستويين الأول والثاني خلال عام ٢٠٢٢؛
- عدم تسجيل أية حوادث بيئية تتحمل الشركة مسؤوليتها خلال عام ٢٠٢٢؛
- إتمام ١,٦٨٤ يوماً بنجاح دون وقوع أية حوادث ذات صلة بسلامة العمليات من المستويين الأول والثاني؛
- إتمام خمسة عشر عاماً متتالية دون وقوع حادث واحد يستوجب التسجيل من الحوادث ذات الصلة بالإجهاد الحراري؛
- إنجاز عملية الصيانة الشاملة لكيوكيم دون وقوع أي حادث من الحوادث التي تستوجب التسجيل مع تحقيق ٣,١ مليون ساعة عمل.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمة)



وقد نفذ القطاع أربع عمليات صيانة شاملة متتالية في موقعه في مسيعد دون وقوع أي إصابة تستوجب التسجيل، حيث أتم حوالي ٩,٦ مليون ساعة عمل بشكل آمن دون وقوع أي إصابة.

وخلال عام ٢٠٢٢، أدخل القطاع أولى الطافلات التي تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط ضمن أسطوله من طافلات النقل. ويأتي إدخال هذه الطافلات ذات الانبعاثات المنخفضة واستخدام الوقود النظيف في إطار استراتيجية الاستدامة الشاملة للقطاع والأهداف البيئية لدولة قطر.

ويعمل القطاع حالياً على تعزيز برنامجه الحالي للاستدامة بما يعكس أهمية الاستدامة التنظيمية. وتحديداً، فقد استحدث القطاع منصب "مدير برنامج الاستدامة" للإشراف على فريق عمل تم تكوينه مؤخراً ويضم خبراء متخصصين كلفوا بتحديد المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتطويرها والإشراف عليها. ومن شأن هذه الموارد التي تم توفيرها مؤخراً، بالإضافة إلى الجهود التاريخية التي بذلها القطاع في مجال الاستدامة، ضمان تحقيق أهداف التميز التشغيلي والنمو الاقتصادي المنشود والحفاظ على البيئة.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

حافظت الكيانات المنتجة ضمن القطاع على التزامها بالنموذج التشغيلي ذي الكفاءة من حيث التكاليف والذي يوازن ما بين الحرص على التكاليف وبين الحاجة للمحافظة على الأصول لضمان تشغيلها على نحو آمن وموثوق.

وتُعد مبادرة "تميز الأداء التشغيلي" بمثابة حجر الزاوية للجهود التي تبذلها الكيانات لتحقيق الكفاءة. وتشكل هذه المبادرة عنصراً من عناصر قسم الإستراتيجية الذي تم إنشاؤه لتحديد وتطوير وتنفيذ الفرص التي تهدف إلى زيادة الكفاءة التشغيلية والاقتصادية بشكل عام. ومن خلال العمل مع مسؤولي العمليات واستخدام الموارد الداخلية والخارجية، تسعى المبادرة إلى تنفيذ مشاريع من شأنها، ضمن أمور أخرى، خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية وتعزيز مستوى الموثوقية. وفي الآونة الأخيرة، شرعت المبادرة في الدخول في شراكة مع إحدى الشركات الاستشارية المعروفة عالمياً لإحداث تحول في أنشطة التعاقد والمشتريات لدى القطاع. ومن خلال الجمع بين الارتقاء بمستوى العمليات وإيجاد طرق بديلة للمشتريات والتدريب لتعزيز الكفاءات، يهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة رأس المال من خلال خفض التكلفة وتقليل المخزون.

كما تشارك الكيانات بصورة فاعلة في جهود يجري بذلها لوضع معايير مرجعية توفر رؤية متبصرة في هياكل التكلفة لديها مقارنة بنظرائها. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية وضع المعايير المرجعية ستوفر مزيداً من المعلومات حول المجالات التي تنطوي على فرص للجهود المستقبلية للكيانات بشأن تحقيق الكفاءة. واستشراكاً للمستقبل، فإن الكيانات المنتجة ضمن قطاع البتروكيماويات ستواصل التزامها بالمحافظة على قدرتها التنافسية الكبيرة من حيث التكلفة مقارنة بنظرائها.

الارتقاء بمستويات الإنتاج

حققت شركتنا كيوكيم وكيوكيم ٢ العديد من الأرقام القياسية على مستوى الإنتاج خلال عام ٢٠٢٢ بفضل كفاءة العمليات التشغيلية:

- أولفينات ألفا العادية (كيوكيم ٢) - رقم قياسي على مستوى الإنتاج السنوي؛
- ١-هكسين (كيوكيم) - رقم قياسي على مستوى الإنتاج اليومي والشهري؛
- خط إنتاج البولي إيثيلين رقم ٣ (كيوكيم ٢) - رقم قياسي على مستوى الإنتاج اليومي؛
- خط إنتاج البولي إيثيلين رقم ٣ (كيوكيم ٢) - انخفاض كمية البولي إيثيلين المنتج غير المطابق للمواصفات إلى أدنى مستوى - الإنتاج السنوي؛

وواصلت شركة كيوكيم خلال عام ٢٠٢٢ تحقيق أفضل أداء للجودة من حيث كميات البولي إيثيلين المنتج غير المطابق للمواصفات.

الأداء المالي

حقق القطاع صافي أرباح يواقع ١,٢ مليار ريال قطري لعام ٢٠٢٢، بانخفاض تبلغ نسبته ١٣٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى تراجع إيرادات القطاع بنسبة تبلغ ٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

وتراجعت أحجام الإنتاج لعام ٢٠٢٢ بنسبة تبلغ ٦٪، إذ إن مرافق كيوكيم الإنتاجية قد خضعت إلى عملية صيانة شاملة على نطاق واسع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أثر على الأحجام الإنتاجية للقطاع، حيث انخفضت بنسبة تبلغ ٧٪ مقارنة بالعام الماضي.

وحافظت أسعار المنتجات على مستوياتها دون تغيير يُذكر، وعادلت جزئياً الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أحجام المبيعات إلى حد ما. وتأثرت أسعار المبيعات المحققة خلال عام ٢٠٢٢ بتقلبات الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي التي أثرت على أسعار معظم السلع الأساسية.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمة)

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

خلال عام ٢٠٢٢، بلغ الإنفاق الرأسمالي للقطاع ٢٤٩ مليون ريال قطري. ويعود ٥٥٪ من الإنفاق الرأسمالي خلال عام ٢٠٢٢ إلى إجراء عملية صيانة شاملة في كيوكيم، فيما يعود معظم المبلغ المتبقي إلى مشروعين إضافيين، هما مشروع الفرن السادس في كيوكيم ومشروع تطوير رصيف الشحن.

ويضمن مشروع الفرن السادس، الذي يمر حالياً بمرحلة التشغيل المبدئي، استدامة أحجام الإنتاج واستهلاك أحجام الإيثان المخصصة على نحو أكثر اتساقاً. ويجري تنفيذ المشروع كما هو مخطط له، وسيدخل حيز التشغيل الفعلي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣. ويبلغ إجمالي تكلفة المشروع حتى تاريخه ٨٩,٧ مليون ريال قطري.

ويتضمن مشروع تطوير رصيف الشحن مجموعة من برامج الإصلاح والتطوير. ويُعد المشروع عنصراً هاماً في البنية التحتية المتاحة حالياً، وسيدعم القطاع في المستقبل.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي للأعوام الخمسة القادمة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، فمن المتوقع أن ينفق القطاع ١,١ مليار ريال قطري في عدة مشاريع تتضمن عمليات الصيانة الشاملة ومشروع تطوير رصيف الشحن. وتتضمن المشاريع الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، العمليات (الصحة والسلامة والبيئة وموثوقية المصانع وسلامتها) وإجراء عمليات تطفئة لتنفيذ أعمال الصيانة، علماً بأن هذه المشاريع لا تهدف إلى تعزيز السلامة التشغيلية للمرافق، والموثوقية، والإنتاج، وخفض الانبعاثات فحسب، بل تسهم أيضاً في ضمان الامتثال التنظيمي وزيادة التدفقات النقدية التشغيلية عبر زيادة الكفاءة.

قطاع الكلور القلوي

الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية أعمال قطاع الكلور القلوي على دعائم رئيسية تتمثل في تحقيق الأهداف الإنتاجية، وخفض التكاليف التي يمكن التحكم فيها، وتعزيز عملية تطوير وابتكار المنتجات، ورفع مستوى مشاركة الموظفين ورضاهم.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

شهدت الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي حالة من عدم الاستقرار طوال عام ٢٠٢٢، حيث تأثر الاقتصاد الكلي بعدة عوامل، منها الصراعات الجيوسياسية والاضغوط التضخمية وإجراءات الإغلاق العام التي فرضتها الصين للقضاء نهائياً على فيروس كورونا. وقد أحدثت هذه الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي اختلالات بين العرض والطلب بشكل أكبر مما كان متوقع عبر معظم السلع الأساسية للصناعات التحويلية، وأدت إلى تقلبات في الأسعار.

وخلال عام ٢٠٢٢، انخفضت أسعار معظم منتجات الشركة من الكلور القلوي جراء الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

ركز القطاع على تعزيز مستويات الصحة والسلامة والبيئة، وسعى حثيثاً لانتهاج معايير عالمية من شأنها تحقيق التميز التشغيلي. وقد ظلت صحة وسلامة العمال في صدارة أولويات جهود القطاع خلال عام ٢٠٢٢، حيث تم اتخاذ خطوات لرفع مستوى سلامة العمليات ودرجة الوعي بها. وواصل القطاع خلال عام ٢٠٢٢ العمل بفاعلية على مشروع "سلامة" المعني بسلامة العمليات.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف

تُعد الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث التكاليف متطلبان أساسيان للقطاع ليحافظ على مكانته باعتباره مُشغّل كُفء منخفض التكلفة. وقد واصل القطاع خلال عام ٢٠٢٢ البحث عن فرص لاحتواء التكاليف، وعمل على ضمان الوصول بالإنتاج إلى المستويات المثالية دون المساس بمعايير الجودة أو السلامة. وفي هذا الشأن، يجري النظر في عدد من الدراسات الخاصة، مثل ترشيد الطاقة وخفض عملية الحرق والتركيز على ضبط التكاليف وضمان الارتقاء بمستويات الإنتاج.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

(تتمة)

الارتقاء بمستويات الإنتاج

فيما يتعلق بتحسين مستويات الإنتاج، فقد سعى القطاع إلى تحقيق مستويات إنتاجية مثلى دون المساس بمعايير الجودة والسلامة. وأجرى عملية تطفئة كان مخطط لها لصيانة المرافق التابعة لشركة قطر للفينيل خلال عام ٢٠٢٢ وفقاً لجدولها الزمني وبما يتماشى مع التزام المجموعة نحو تعزيز معايير الصحة والسلامة وإطالة العمر التشغيلي للمصانع وجودة الأصول وموثوقيتها.

مستجدات الأداء المالي

حقق قطاع الكلور القلوي صافي أرباح بواقع ٥٠٤ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٢، بزيادة تبلغ نسبتها ٦٪ مقارنة بالعام الماضي. ويُعزى هذا النمو الملحوظ بصورة أساسية إلى ارتفاع أحجام المبيعات بنسبة تبلغ ١٦٪، إذ إن مرافق الإنتاج في شركة قطر للفينيل قد خضعت إلى عملية صيانة شاملة على نطاق واسع خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١، الأمر الذي أثر على أحجام المبيعات للعام الماضي. وفي ظل ارتفاع معدلات تشغيل المصانع، ازدادت أحجام الإنتاج بنسبة تبلغ ١٤٪ مقارنة بالعام الماضي. ومن ناحية أخرى، لم يشهد متوسط أسعار البيع المحققة تغيراً يذكر مقارنة بالعام الماضي، فقد ظلت القطاعات المصنعة للمنتجات النهائية (الألومينا/الألومنيوم والبولي فينيل كلوريد، وغيرها من منتجات) واقعة تحت ضغوط جراء عدم استقرار الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي. وبصفة عامة، ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة تبلغ ١٥٪، لتصل إلى ١,٢ مليار ريال قطري في ظل زيادة أحجام المبيعات وعدم تغير متوسط أسعار البيع المحققة.

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢٢، والذي اقتصر بصورة أساسية على عمليات الصيانة والإضافات الروتينية للأصول الثابتة والارتقاء بمستويات الصحة والسلامة والبيئة، ما يصل إلى ٧٩ مليون ريال قطري. وشمل ذلك أيضاً حصة المجموعة في الإنفاق الرأسمالي ذي الصلة بمشروع البولي فينيل كلوريد الجديد بمبلغ يصل إلى ١٨ مليون ريال قطري.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي للأعوام الخمسة القادمة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، فمن المتوقع أن ينفق القطاع ٧٠٩ مليون ريال قطري على عدة مشاريع. وتعتزم المجموعة، بحسب خطة الإنفاق الرأسمالي، إنفاق نحو ٥٤٣ مليون ريال قطري على مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد.

وتتضمن المشاريع الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، ترقية محطة الطاقة، علماً بأن هذه المشاريع ستسهم في زيادة موثوقية المصانع وخفض الانبعاثات على المدى الطويل.

مستجدات مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد

خلال عام ٢٠٢٢، تم إرساء عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء لإقامة مصنع جديد لإنتاج البولي فينيل كلوريد من قِبَل شركة قطر للفينيل، وذلك بإجمالي مبلغ يقدر بنحو ٢٧٩ مليون دولار أمريكي يشمل تكاليف المالك وتكاليف طارئة أخرى، إلى جانب عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء بقيمة تبلغ ٢٣٩ مليون دولار أمريكي. ويتوقع أن يتم الانتهاء من إنشاء مصنع البولي فينيل كلوريد الجديد بطول منتصف عام ٢٠٢٥. ومن المستهدف أن تصل طاقته الإنتاجية الاسمية إلى ٣٥٠ ألف طن متري في العام من البولي فينيل كلوريد ذي الدرجة (S-PVC).

وسيتم إنشاء المصنع الجديد في مدينة مسيعةيد الصناعية ضمن مرافق شركة قطر للفينيل التي سيحصل منها على اللقيم (مونومر كلوريد الفينيل). وسيعزز المصنع الجديد بشكل كبير من أوجه التآزر الخاصة بكفاءة استخدام المياه والطاقة والقدرات الحالية على مستوى سلسلة التوريد، فيما سيضمن أيضاً استدامة العمليات التشغيلية.

ويهدف هذا المشروع، الذي يُعد الأول من نوعه في الدولة، إلى أن تصبح قطر لاعباً جديداً على مستوى المنطقة في إنتاج البولي فينيل كلوريد، وسيعزز أيضاً من سلسلة القيمة للصناعات التحويلية. ومما لا شك فيه أن المصنع لن يدعم الاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص فحسب، بل سيوفر أيضاً مصدراً مطياً للبولي فينيل كلوريد وسيوسع من الإمكانيات الاقتصادية للصناعات المطية.

كما يهدف المصنع الجديد إلى تلبية الطلب المتنامي من القطاعات المستهلكة للبولي فينيل كلوريد، مثل قطاع الإنشاءات. ومن المتوقع أن يلبي البولي فينيل كلوريد الذي سينتجه المصنع الجديد الطلب في السوق المطية ويوفر فرصاً للتصدير إلى الخارج. ويتسم البولي فينيل كلوريد كمنتج بإمكانية تداوله وتخزينه وشحنه بأمان وسلاسة، كما يمكن تداوله مع منتجات مماثلة أخرى تنتج في قطر بما يفسح المجال لترشيد هياكل التكاليف.

وبناء على "اتفاقية المبادئ" التي وقعتها مع جميع الأطراف المعنية، ستمول الشركة إنشاء المصنع الجديد بما يعادل حصتها في شركة قطر للفينيل (٢,٥٥٪)، وستظل المساهم الأكبر في شركة قطر للفينيل عقب انتهاء اتفاقية المشروع المشترك الحالية.

نبذة حول مجموعة مسييد القابضة

استعراض عام

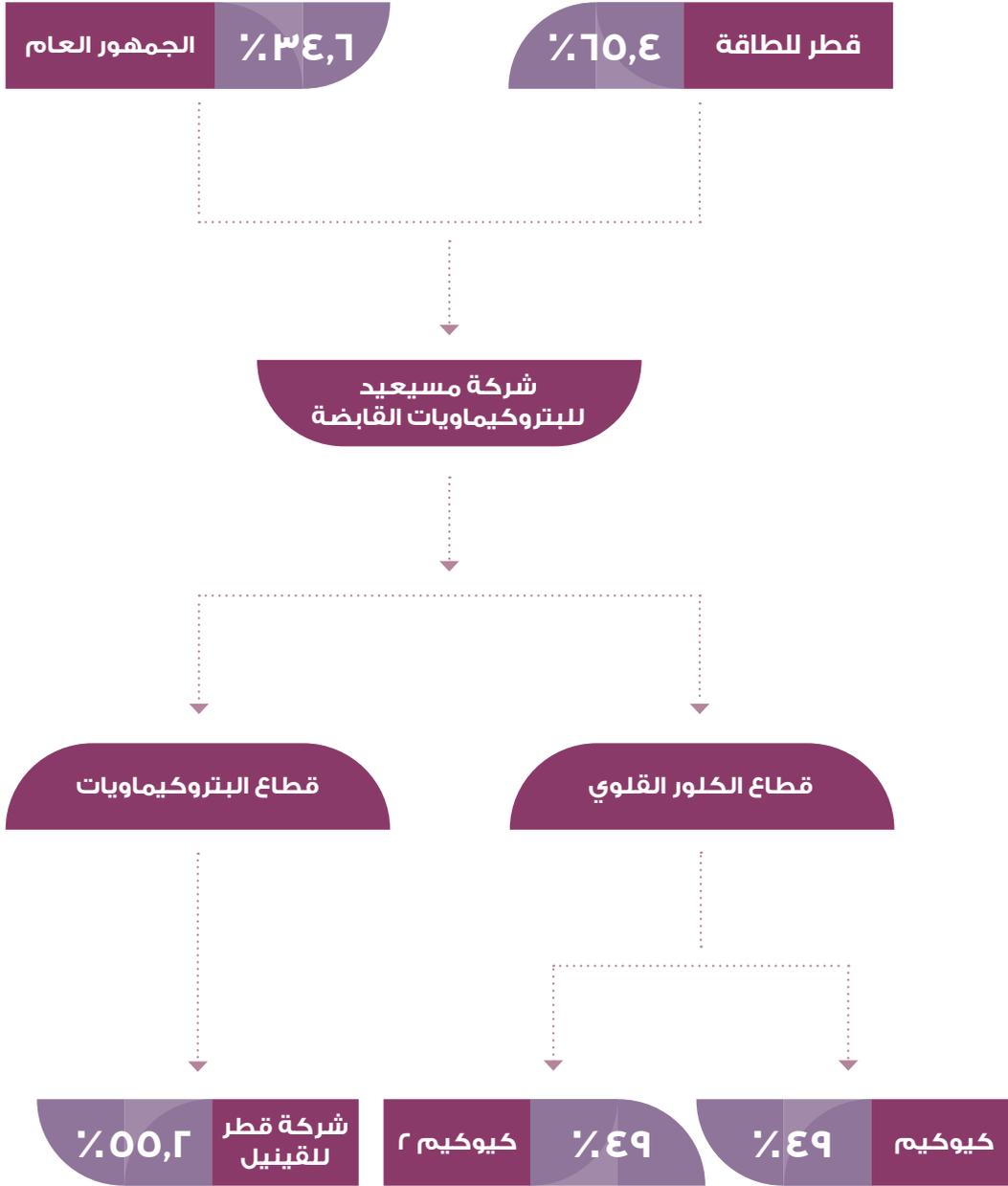
تأسست شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق (يشار إليها بعبارة "مسييد القابضة" أو "المجموعة") في ٢٩ مايو من عام ٢٠١٣. وعنوانها المسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الشركة في قطاعين مختلفين: البتروكيماويات والكلور القلوي.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في الشركة، جميع وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة بموجب اتفاقية خدمات. وتُدار عمليات المشاريع المشتركة للمجموعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلاهما يخصصه بصورة مستقلة.



هيكل الملكية



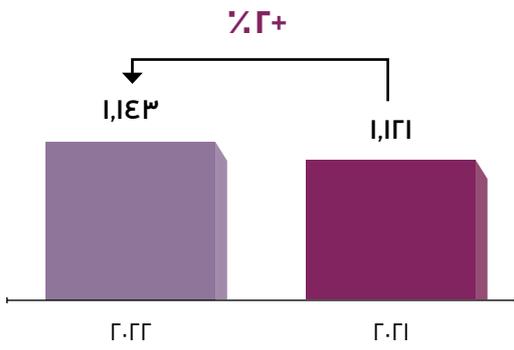
ملاحظة: وفقاً لنشرة الطرح والإدراج وشروطها التي تم إصدارها وقت الاكتتاب العام للشركة، فقد قامت قطر للطاقة بالإلتزام بمنح الحق المشروط لكل مستثمر فرد (أي كل مواطن قطري فرد يكتب في الطرح) بالحصول على سهم واحد مجاني مقابل كل سهم تم تخصيصه له أو لها، الأسهم التشجيعية المجانية هي أسهم عادية للشركة متساوية في الحقوق مع الأسهم المطروحة من كافة النواحي. ومع ذلك، فإن حقوق الحصول على الأسهم التشجيعية المجانية هو حق مشروط. سيتم منح الأسهم التشجيعية المجانية على دفعتين متساويتين وكانت الأولى بعد خمس سنوات من تاريخ الطرح ("تاريخ المنح الأول") وتكون الدفعة الثانية بعد عشر سنوات من تاريخ الطرح ("تاريخ المنح الثاني") للمستثمر الفرد الذي احتفظ بنسبة ٥٠٪ على الأقل من الأسهم المخصصة له حتى تاريخ المنح. ومنحت الدفعة الأولى البالغة ٥٠٪ من الأسهم التشجيعية المجانية في تاريخ المنح الأول (بعد ساعات التداول) الموافق ٣١ ديسمبر لعام ٢٠١٨. وسوف سيتم منح الدفعة الثانية البالغة ٥٠٪ من الأسهم التشجيعية المجانية في تاريخ المنح الثاني (بعد ساعات التداول) الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. فعلى سبيل المثال حصل المستثمر الفرد الذي تم تخصيص ٥٠٠ سهم مطروح له واحتفظ باستمرار بـ ٥٠٪ من تلك الأسهم (أي ٢٥٠ سهم مطروح) لمدة خمس سنوات من بعد تاريخ الطرح على ٢٥٠ سهم تشجيعي مجاني في تاريخ المنح الأول. وإذا واصل المستثمر الاحتفاظ باستمرار بـ ٥٠٪ من أسهم الطرح المخصصة (أي ٢٥٠ سهم مطروح) لخمس سنوات ثانية (أي عشر سنوات من تاريخ الطرح) فسيحصل على ٢٥٠ سهم تشجيعي مجاني إضافي في تاريخ المنح الثاني. الرجاء الرجوع إلى نشرة الطرح والإدراج للحصول على كامل التفاصيل.

نبذة حول مجموعة مسيعد القابضة

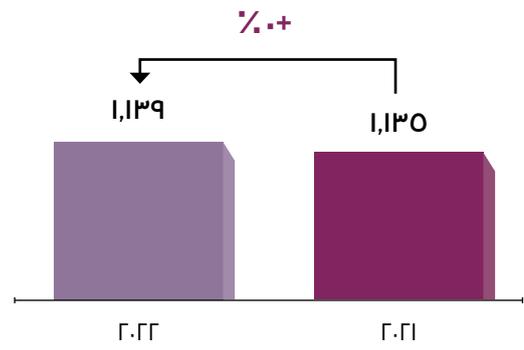
(تتمة)

أداء شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة لعام ٢٠٢٢

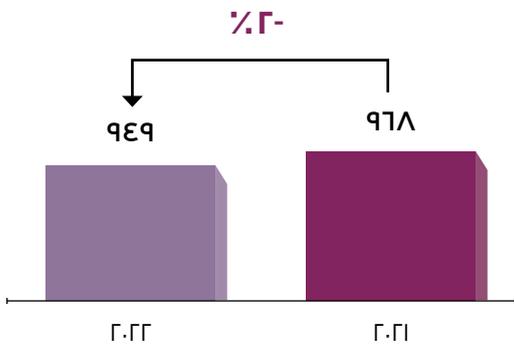
أحجام المبيعات (ألف طن متري)



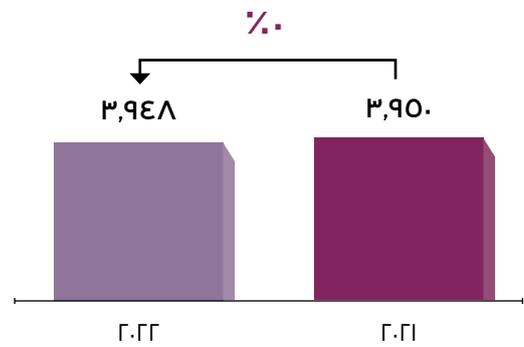
الإنتاج (ألف طن متري)



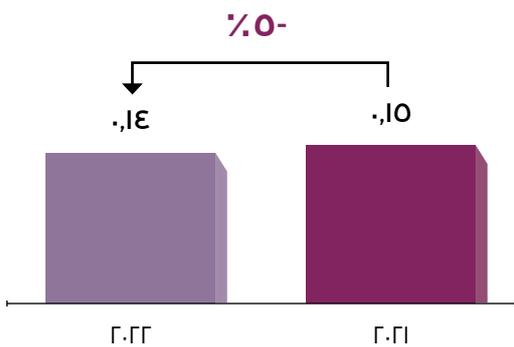
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



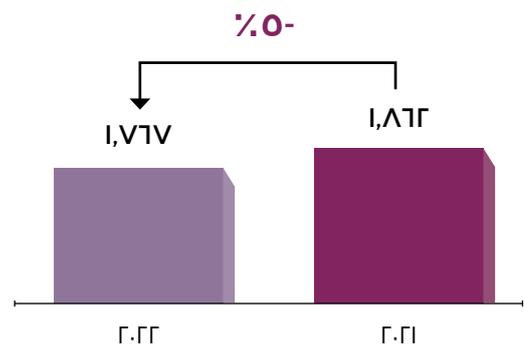
الإيرادات (مليون ريال قطري)



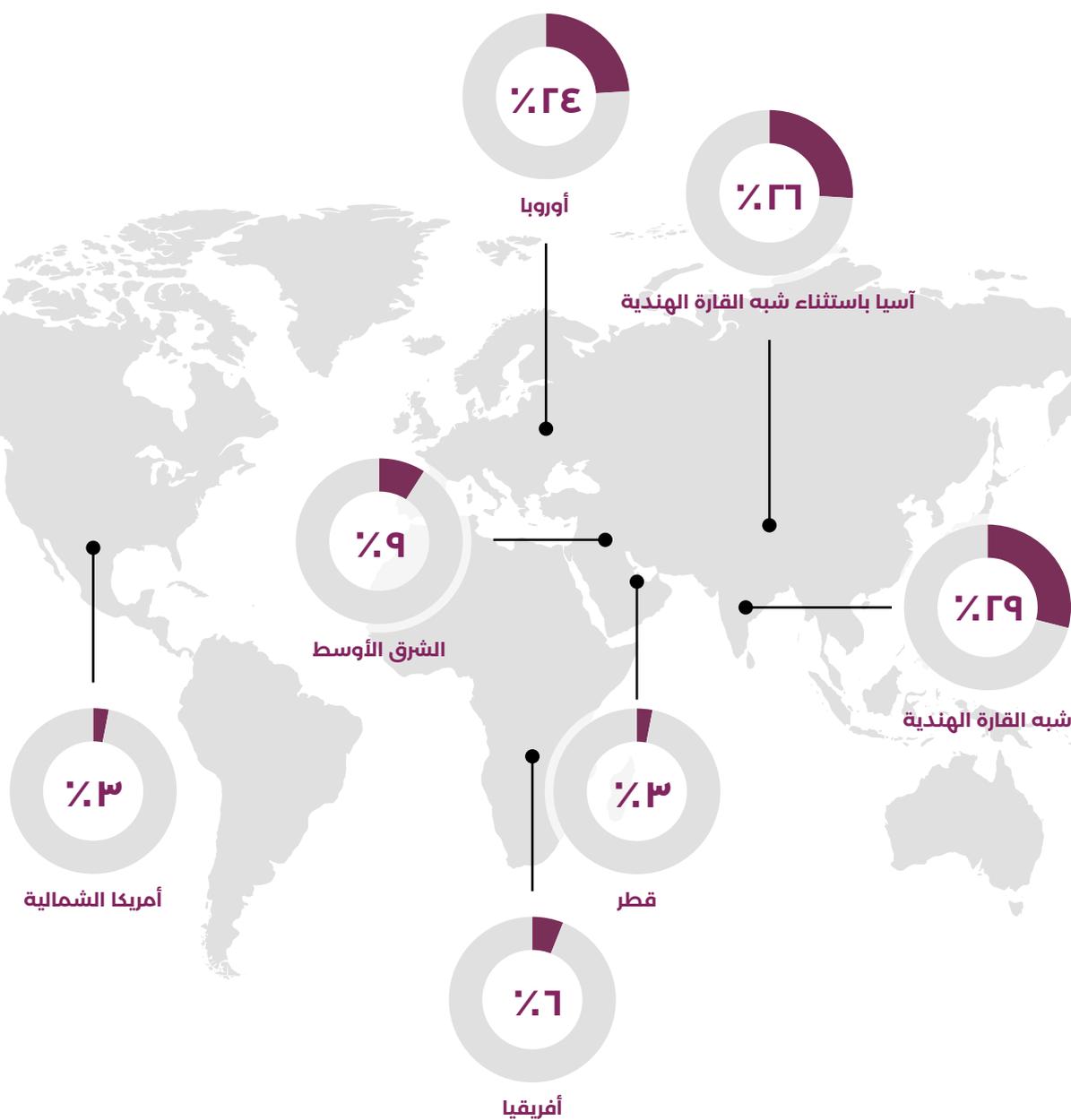
العائد على السهم (ريال قطري)



صافي الأرباح (مليون ريال قطري)



الإيرادات حسب المنطقة الجغرافية (%)



نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

من خلال عدة مشاريع مشتركة، تعمل شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة في قطاعين من قطاعات الأعمال، هما البتروكيماويات والكلور القلوي. وقد تأسست جميع مشاريعنا المشتركة مع شركاء دوليين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ممن يتمتعون بأعلى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

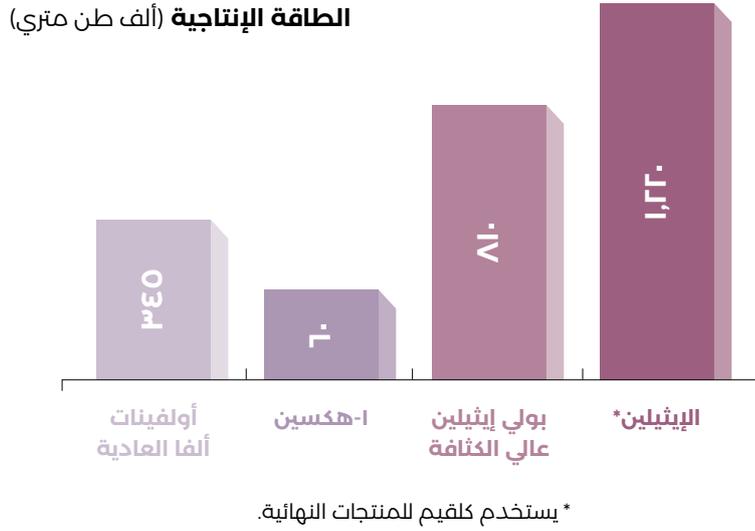
استعراض عام للقطاع

يضم قطاع أعمال البتروكيماويات التابع لنا مشروعين مشتركين: شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) وشركة قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢).

تأسست شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩٨. وتنقسم ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ٤٩٪، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة ٤٩٪، وقطر للطاقة ٢٪. وتعمل كيوكيم في إنتاج الإيثيلين والبولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) و١-هكسين وC٤+.

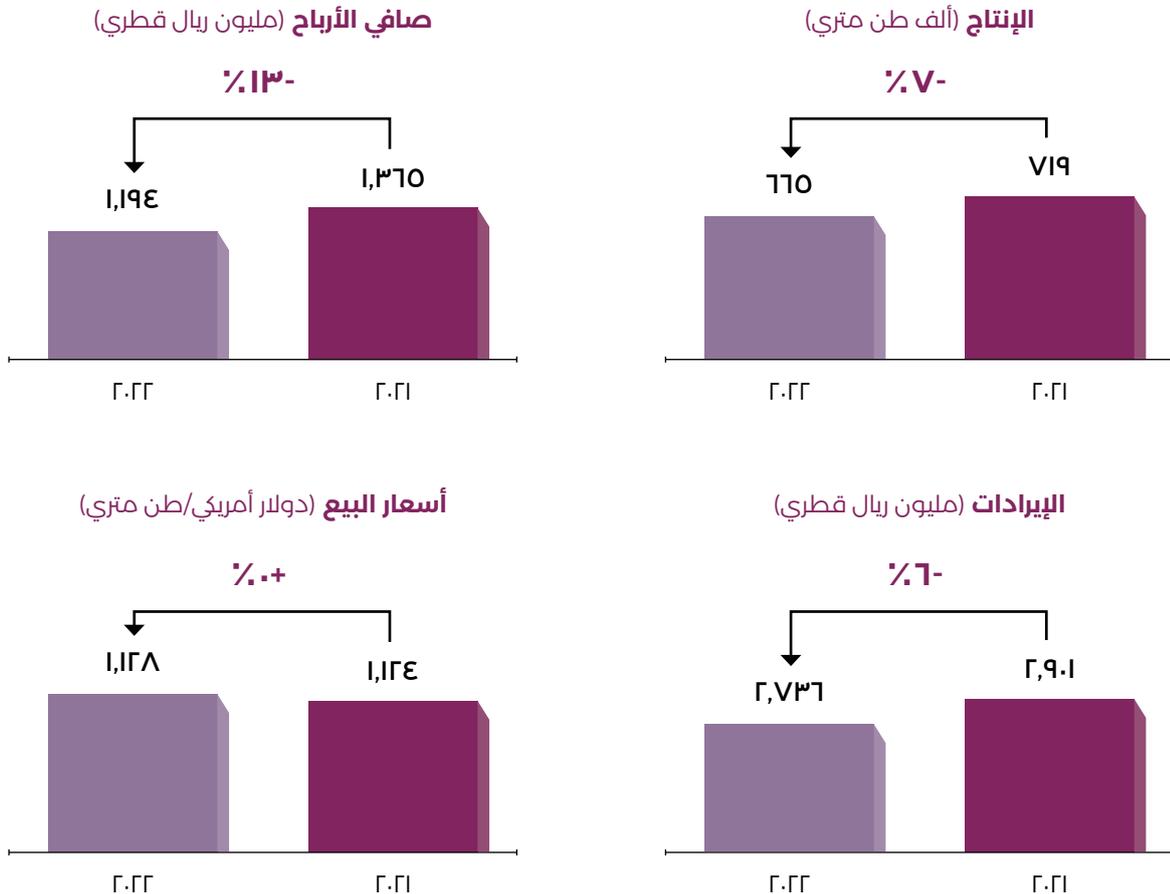
وقد تأسست شركة قطر للكيماويات ٢ المحدودة (كيوكيم ٢)، وهي مشروع مشترك، عام ٢٠٠٥ وتتوزع ملكيتها بين ثلاث جهات، حيث تمتلك شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ٤٩٪، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات الدولية قطر القابضة ٤٩٪، وقطر للطاقة ٢٪. وتعمل كيوكيم ٢ في إنتاج البولي أولفينات (تحديداً البولي إيثيلين عالي الكثافة) والمجموعة الكاملة من أولفينات ألفا العادية.

الطاقة الإنتاجية التصميمية والمعيارية من المنتجات الرئيسية لشركة كيوكيم وكيوكيم ٢:



ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية التصميمية للكيان المنتج.

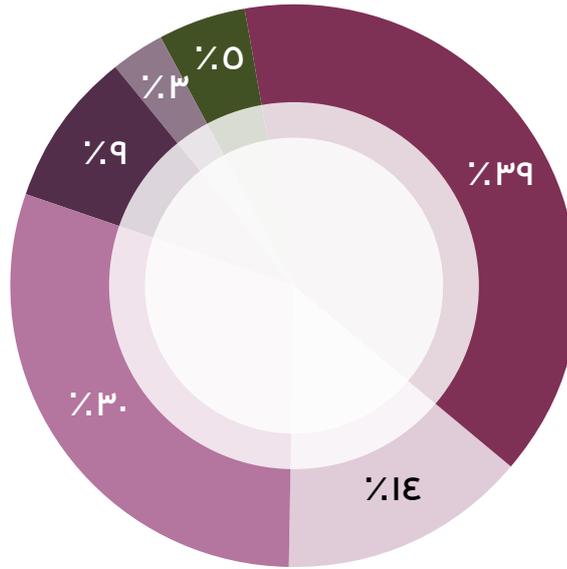
أداء قطاع البتروكيماويات لعام ٢٠٢٢



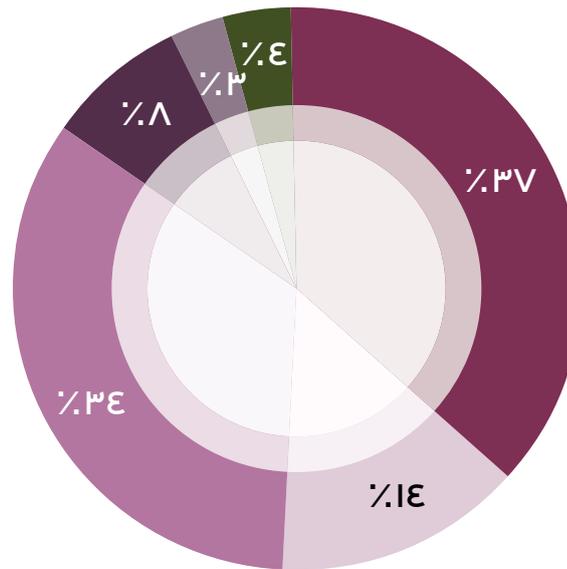
نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

(تتمة)

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢١ (%)



إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٢ (%)



الشرق الأوسط

أوروبا

آسيا

قطر

أفريقيا

شبه القارة الهندية

قطاع الكلور القلوي

استعراض عام للقطاع

يتكون قطاع أعمال الكلور القلوي من مشروع مشترك، وهو شركة قطر للفينيل المحدودة.

وقد تأسست شركة قطر للفينيل المحدودة، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩٧. وتمتلك فيها شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ما نسبته ٥٥,٢٪، وشركة قطر للبتروكيماويات ٣١,٩٪، وقطر للطاقة ١٢,٩٪. وتعمل شركة قطر للفينيل في إنتاج الصودا الكاوية وثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل وحامض الهيدروكلوريك.

الطاقة الإنتاجية المعيارية من المنتجات الرئيسية لشركة قطر للفينيل:



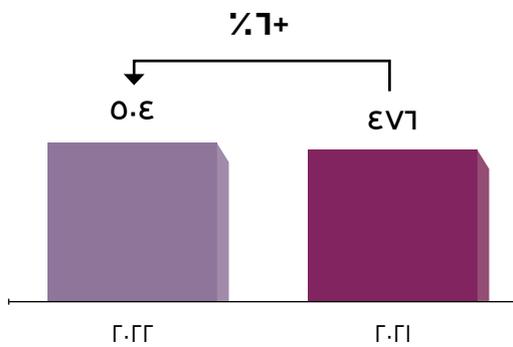
ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيان المنتج.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

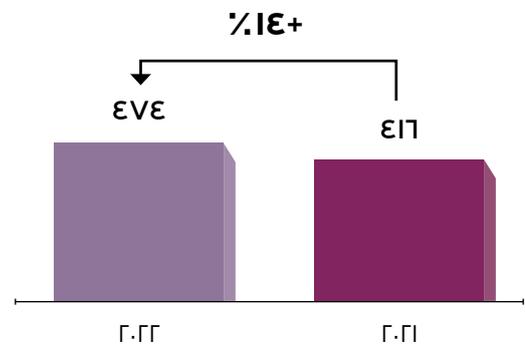
(تتمة)

أداء قطاع الكلور القلوي لعام ٢٠٢٢

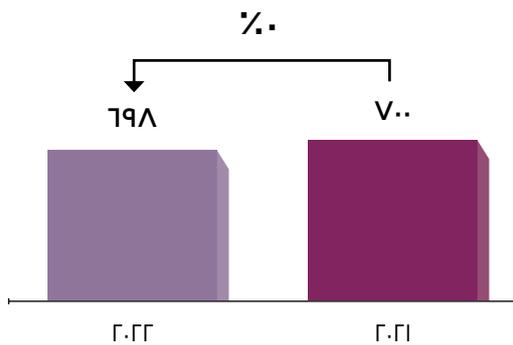
صافي الأرباح (مليون ريال قطري)



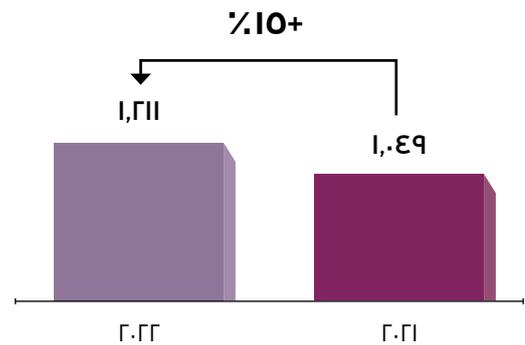
الإنتاج (ألف طن متري)



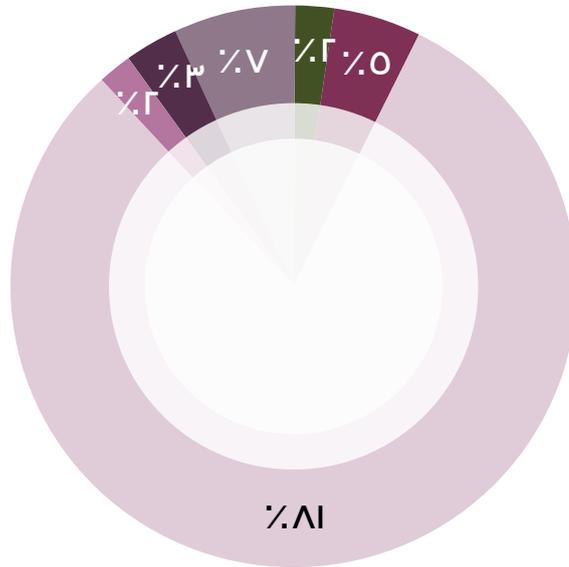
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



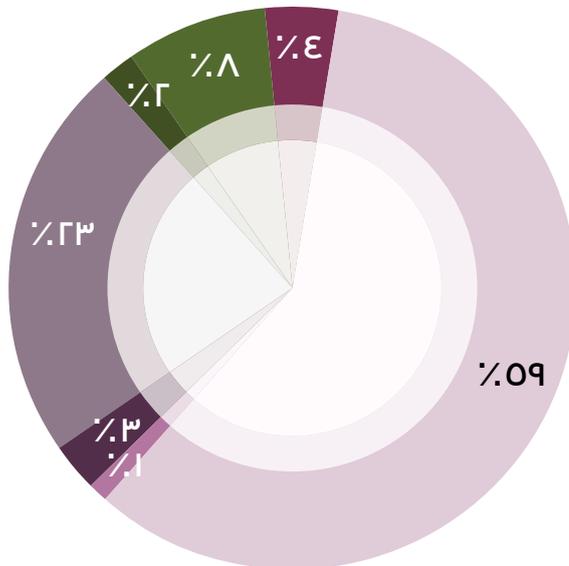
الإيرادات (مليون ريال قطري)



إيرادات القطاع لعام ٢٠٢١ (%)



إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٢ (%)



- أمريكا الشمالية
- الشرق الأوسط
- أوروبا
- آسيا
- قطر
- أفريقيا
- شبه القارة الهندية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.
الدوحة، قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المنفصل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وكلاً من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة قطر. هذا وقد إلتمنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتمد بأن يثبت التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيفية تناولنا لأمر التدقيق الرئيسية خلال التدقيق	أمر التدقيق الرئيسية
الاعتراف بالإيرادات	
<p>تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتحقيق الإيرادات من الإيرادات المعترف بها من قبل الشركات المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحصول على فهم لعملية الإيرادات وتحديد الضوابط ذات الصلة على الاعتراف بالإيرادات التي تنفذها المشاريع المشتركة. • تحديد ما إذا كانت الضوابط المطبقة من قبل المشروع المشترك قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب وتعمل بشكل فعال. • مراجعة العقود بين المشاريع المشتركة والعميل. • إجراء اختبارات تفصيلية للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس عينة مختارة. • تم إجراء اختبار للتفاصيل للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس عينة. • اختيار العينات والتحقق من تاريخ تسجيل المبيعات من البيانات الواردة من منتجات. • اختيار عينات والقيامم بالتحقق مما إذا كان قد تم الاعتراف بحركات الإيرادات في الفترة المحاسبية الصحيحة. 	<p>كما هو مبين في الإيضاح ٤ (٢) حول البيانات المالية، فإن حصة الشركة في نتائج مشاريعها المشتركة (كيوكيم، كيوكيم ٢، وكيو في سي) البالغة ١,٦٩٩ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تمثل ٩٦٪ من إجمالي دخل الشركة.</p> <p>اعترفت المشاريع المشتركة بإيرادات بقيمة ٧,٩٦٦ مليون ريال قطري خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تم تحقيق غالبية الإيرادات من طرف ثالث واحد ("العميل").</p> <p>يتم الاعتراف بالإيرادات من خلال المشاريع المشتركة للشركة عندما يتم تحويل السيطرة المتعلقة بالمنتجات إلى العميل. هذا محدد في العقود بين المشاريع المشتركة والعميل.</p> <p>لقد حددنا الاعتراف بالإيرادات من قبل الشركات المشتركة كأمر تدقيق رئيسي حيث أن أي أخطاء في تسجيل حجم وقيمة الشحنات يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في تحديد حصة النتائج المعروضة في بيان الربح أو الخسارة وغيرها. الدخل الشامل.</p>

أمر التدقيق الأخرى

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مدقق حسابات آخر أبدى رأياً غير معدل على تلك البيانات في ٢١ فبراير ٢٠٢٢.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها، الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، والتقرير السنوي، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا و لن نعبر في أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو التحريف المادي.

إذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به، بناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

(تتمة)

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ عن هذه المسألة للقائمين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص القائمين بالحوكمة عن البيانات المالية المنفصلة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية المنفصلة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكّنها من إعداد البيانات المالية المنفصلة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية المنفصلة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات في التدقيق على البيانات المالية المنفصلة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية المنفصلة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية المنفصلة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية المنفصلة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الضوابط الداخلية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المُعدّة من قبل الإدارة.

• بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المنفصلة أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الكلي والهيكل والمحتوى لهذه البيانات المالية المنفصلة، بما في ذلك الإفصاحات وإذا ما كانت هذه البيانات المالية المنفصلة تمثل العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونظّل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كانت الأكثر أهمية في في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا إلا إذا حال القانون أو الأنظمة تحول دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، كما هو مطلوب في قانون الشركات التجارية القطري فإننا نصح عما يلي:

- برأينا أيضاً، أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة.
- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- وفقاً لمعرفتنا واعتقادنا ووفقاً للمعلومات المقدمة إلينا، لم يتم ارتكاب أي مخالفات للأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة خلال العام مما قد يؤثر بشكل جوهري على الوضع المالي المنفصل للشركة أو أدائها المالي المنفصل.

عن ديپويت آند توش
فرع قطر

الدوحة - قطر في
١٥ فبراير، ٢٠٢٣

مدحت صالحه
شريك

سجل مراقبي حسابات رقم ٢٥٧
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية
رقم ١٢٠١٥٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

(تتمة)

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة (ش.م.ع.ق.) حول البيان الصادر عن مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ("النظام")، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان تقييم التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") هو المسؤول عن تنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتطبيق والمحافظة على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في ظل الظروف.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة والمشاريع المشتركة ("المكونات") (يشار إليها معاً باسم "المجموعة") في دولة قطر وخارجها. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق النظام. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات النظام تتناول الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك، فإن تقرير مجلس الإدارة عن التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية يقتصر على ضوابط الشركة، حيث إن مكوناتها غير مدرجة في السوق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفقاً للمعايير الموضحة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الداعمة للجنة تريدوي (إطار عمل COSO).

يتم عرض تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية، والذي يشمل:

- وصف لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعمول به ضمن مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO؛
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات التجارية الجوهرية والكيانات في تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- استنتاج الشركة بشأن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و
- أي نقاط ضعف جوهرية في التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للضوابط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية الوارد في القسم ٤ من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في إطار عمل COSO، والتي تشمل استنتاجه عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

لقد أجرينا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد والذي يختلف عن عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل إطار عمل COSO على المعايير التي يتم من خلالها تقييم الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية لأغراض إبداء رأينا التأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لمكونات الشركة الخاصة بالرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة؛
- الحصول على فهم لتحديد نطاق الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة، ومقارنة ذلك بتقرير مجلس الإدارة الخاص بالرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الهامة وفئات المعاملات والإفصاحات داخل الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة؛
- الحصول على اختبار الإدارة للتصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها لكل اختبار رقابة داخلية؛
- الاختبار المستقل لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تعالج المخاطر الكبيرة للأخطاء الجوهرية وإعادة إجراء نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر العادية للأخطاء الجوهرية؛
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي لم يتم تداركها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ومقارنة ذلك بالتقييم الوارد في تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حسب الاقتضاء.

مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO هي بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات لاستنتاج مخاطر الأخطاء الجوهرية ضمن العمليات الهامة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب ذي الصلة، أو فئة المعاملة أو الإفصاح.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر خطأ ما بسبب الغش أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: الضوابط على مستوى الكيان، النقد وما يعادله، دخل توزيعات الأرباح، وتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع، والدخل من الاستثمار، والاستثمارات في الودائع الثابتة، والاستثمارات في المشاريع المشتركة، والأطراف ذات العلاقة، والتقارير المالية، وضوابط تقنية المعلومات.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

(تتمة)

تعتمد إجراءات اختبار التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الذي تم تحديده وتتضمن مجموعة من الاستفسار والمراقبة وإعادة الأداء وفحص الأدلة.

نعتمد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

معنى أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية لكيان على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية لكيان على إعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

- (١) تتعلق بالإحتفاظ بالسجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس الصورة العادلة ودقة المعاملات المتعلقة بموجودات الكيان؛
- (٢) تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ومصارييف المنشأة تتم فقط وفقاً لموافقة إدارة الكيان عليها؛ و
- (٣) تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية من أو الكشف عن المعاملات غير المصادق عليها والمتعلقة باقتناء أو استخدام أو التخلص من موجودات المنشأة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية ناتجة عن خطأ أو احتيال. ولذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء أو الإهمال في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بخصوص تنفيذ أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفتحات المستقبلية لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الشروط أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملائنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية ومتطلبات السلوك الأخرى لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي لمراقبة الجودة (إ)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك توثيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالامتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.

الرأي

في رأينا، فإن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم النص عليه بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعة للبروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق. على أساس منفصل ولا يتعلق بعمليات المشاريع المشتركة ("المجموعة") ككل، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل تقريرنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

في الدوحة - قطر
٢٢ فبراير ٢٠٢٣

مدحت صالحه
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية
رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

(تتمة)

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة مسيعد للبروكيمابوات القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") حول البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ، بما في ذلك قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ("النظام")، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") حول إمتثال الشركة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٢.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة بما في ذلك إفصاح الشركة عن إمتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام وفقاً لمتطلبات المادة ٤ من النظام والمدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاح وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال الخالي من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلايت أند توش - فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكمال المعلومات المقدمة من الشركة أو بالنيابة عنها.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

- أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية ؛
- ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للشركة باستخدام معايير مناسبة، ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق؛ و
- ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للشركة للفترة ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") في القسم الثاني من التقرير السنوي لحوكمة الشركة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ مهمة إرتباطنا المحدود وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال الشركة بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المعقول هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها فيها النظام ("المتطلبات")، الإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة، على أساس العينة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية كأدلة كافية مناسبة لغرض ابداء إستنتاجنا.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية. بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكشف مهمة التأكيد المحدود المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود متأصلة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب تخولهم ذلك. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

(تتمة)

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (إ)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود المفروضة على إستخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للشركة فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لكي نتأكد من تقديم تقرير عن تلك الأمور للشركة التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير الشركة، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال الشركة للنظام، فإن الشركة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

أمر تأكيدي

نلفت الانتباه إلى الملحق (أ) بهذا التقرير، والذي يمثل المتطلبات التي لا تزال الشركة في طور معالجتها. لم يتم تعديل إستنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

عن ديلويت اند وتوش
فرع قطر

الدوحة - قطر
٢٢ فبراير ٢٠٢٣

مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر

للاسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

الملحق أ

المتطلبات بموجب لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك النظام، والتي لا تزال الشركة في طور معالجتها:

المرجع في تقرير الشركة للحوكمة	رقم المادة	من حيث التطبيق الفعلي
١-٩-٣: لجنة التدقيق	المادة رقم (١٨)	وفقاً لتعريف العضو المستقل في نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات، لا تشمل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (خلافاً للمادة ١٨ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات)، نظراً لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص والرئيسي بنسبة (٦٥,٤١٪).
٣-٩-٣: لجنة الترشيحات	المادة رقم (١٨)	لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة مسيعة للبروكيماويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً. يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة".
القسم ٣-٤: التقيد بالضوابط	المادة رقم (٤,٢٤)	تقوم الشركة حالياً بإعداد آلية إضافية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر
القسم ٢-٣: قواعد الإفصاح القسم ٣-٤-٦: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	المواد رقم (٥) و (٦) و (٣٥)	لا تحدد المادة ٢٢ من النظام الأساسي للشركة الحد الأدنى من الأسهم التي يجب أن يمتلكها المرشح لعضوية مجلس الإدارة، كذلك المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين. وفقاً للنظام الأساسي المعدل للشركة ووفقاً للتعديل الجديد لقانون الشركات التجارية القطري الصادر بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ بموجب المادة ١٥٢ منه، يتألف مجلس الإدارة من سبعة (٧) أعضاء، يتم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص (قطر للطاقة). وبالتالي، لا ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام صريحة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات الترشيح والإفصاح والتصويت والتعيين.
القسم ٦-٣: اجتماعات مجلس الإدارة	المادة (١٤)	إن المدة البيئية فيما بين اجتماعي المجلس الثالث (المنعقد بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٢) والرابع (بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠٢٢) قد تجاوزت فترة الثلاثة أشهر - على غير ما جاء بالمادة رقم (١٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة - بحوالي أسبوعين، وذلك لاعتبارات إعادة جدولة المواعيد المقررة لاعداد تقارير المجموعة بسبب العطله الرسمية الخاصة بعيد الأضحى لعام ٢٠٢٢

البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
بآلاف الريالات لقطرية	بآلاف الريالات لقطرية	
		الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
١٤,٨٩٤,١١٥	١٤,٦٠٨,٦٠٨	استثمارات في مشاريع مشتركة
		الموجودات المتداولة
٢٩,٣٥٨	٣٢,١٢٥	أرصدة مدينة أخرى
٢,٣٤٧,٢٤٨	١,٨٤٦,٦٥٨	ودائع وأرصدة بنكية أخرى
١٤٨,٩٩٦	١,٣٤٥,٨٣٤	نقد وشبه النقد
٢,٥٢٥,٦٠٢	٣,٢٢٤,٦١٧	مجموع الموجودات المتداولة
١٧,٤١٩,٧١٧	١٧,٨٣٣,٢٢٥	مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
١٢,٥٦٣,١٧٥	١٢,٥٦٣,١٧٥	رأس المال
٦٩,٦٦٠	٧٦,٤٨١	الاحتياطي القانوني
٤,٤٣٥,٥٩٧	٤,٧٦٩,٧٩٦	الأرباح المدورة
١٧,٠٦٨,٤٣٢	١٧,٤٠٩,٤٥٢	مجموع حقوق الملكية
		المطلوبات
		مطلوبات متداولة
٥,١٥١	٥,٤٧٧	مستحق إلى طرف ذات علاقة
٣٤٦,١٣٤	٤١٨,٢٩٦	ذمم دائنة تجارية وأخرى
٣٥١,٢٨٥	٤٢٣,٧٧٣	مجموع المطلوبات
١٧,٤١٩,٧١٧	١٧,٨٣٣,٢٢٥	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تمت على البيانات المالية الموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة في ١٥ فبراير ٢٠٢٣ وتم توقيعها نيابة عنه من قبل:

عبد الرحمن أحمد الشبيبي
عضو

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢١	٢٠٢٢	
بآلاف الريالات لقطرية	بآلاف الريالات لقطرية	
١,٨٤١,٠١٠	١,٦٩٨,٩٣٠	حصّة من نتائج المشاريع المشتركة
٣٥,٢٩٦	٨٥,٢٠١	إيرادات الفوائد
٤٣٣	(٨٢٧)	إيرادات أخرى
١,٨٧٦,٧٣٩	١,٧٨٣,٣٠٤	
(١٥,٨٥٦)	(١٦,١٥٦)	مصروفات عمومية وإدارية
٦٦٧	-	أرباح صرف العملة وأرباح أخرى
١,٨٦١,٥٥٠	١,٧٦٧,١٤٨	ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر
١,٨٦١,٥٥٠	١,٧٦٧,١٤٨	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٠,١٤٨	٠,١٤١	أرباح السهم الأساسية والمخفضة (ريال قطري)

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الإجمالي	الأرباح المدورة	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
بآلاف الريالات لقطرية	بآلاف الريالات لقطرية	بآلاف الريالات لقطرية	بآلاف الريالات لقطرية	
١٥,٧٥٥,٩٤٨	٣,١٢٥,١٦٧	٦٧,٦٠٦	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
١,٨٦١,٥٥٠	١,٨٦١,٥٥٠	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
١,٨٦١,٥٥٠	١,٨٦١,٥٥٠	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٤٦,٥٣٩)	(٤٦,٥٣٩)	-	-	مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي
-	(٢,٠٥٤)	٢,٠٥٤	-	محول إلى احتياطي قانوني
(٥٠٢,٥٢٧)	(٥٠٢,٥٢٧)	-	-	المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك: توزيعات أرباح معتمدة
١٧,٠٦٨,٤٣٢	٤,٤٣٥,٥٩٧	٦٩,٦٦٠	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١٧,٠٦٨,٤٣٢	٤,٤٣٥,٥٩٧	٦٩,٦٦٠	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
١,٧٦٧,١٤٨	١,٧٦٧,١٤٨	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
١,٧٦٧,١٤٨	١,٧٦٧,١٤٨	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٤٤,١٧٩)	(٤٤,١٧٩)	-	-	مساهمة للصندوق الاجتماعي والرياضي
-	(٦,٨٢١)	٦,٨٢١	-	محول إلى احتياطي قانوني
(١,٣٨١,٩٤٩)	(١,٣٨١,٩٤٩)	-	-	المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك: توزيعات انصبة أرباح مصدقة
١٧,٤٠٩,٤٥٢	٤,٧٦٩,٧٩٦	٧٦,٤٨١	١٢,٥٦٣,١٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢١	٢٠٢٢	
بآلاف الريالات لقطرية	بآلاف الريالات لقطرية	
		النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية
		الربح للسنة
		تعديلات لـ:
		- إيرادات الفوائد
		- إيرادات أخرى
		- حصة من نتائج مشاريع مشتركة
١,٨٦١,٥٥٠	١,٧٦٧,١٤٨	
(٣٥,٢٩٦)	(٨٥,٢٠١)	
(٤٣٣)	٨٢٧	
(١,٨٤١,٠١٠)	(١,٦٩٨,٩٣٠)	
(١٥,١٨٩)	(١٦,١٥٦)	
		التغيرات في رأس المال العامل:
		- موجودات أخرى
		- مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى
		- ذمم دائنة تجارية وأخرى
		- مبالغ مستحقة إلى طرف ذي علاقة
٦٢,٢٣٤	-	
(٢١,٤٨٦)	(٢,٧٦٧)	
٢٣,٥٥٢	٧٢,١٦٢	
٤٩٢	٣٢٦	
٤٩,٦٠٣	٥٣,٥٦٥	
(٣٥,٤٢١)	(٤٦,٥٣٩)	
١٤,١٨٢	٧,٠٢٦	
		النقد الناتج من العمليات
		المساهمة في الصندوق الاجتماعي والرياضي
		صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية
		النقد الناتج عن الأنشطة الاستثمارية
		انصبه أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة
		استثمار إضافي في مشروع مشترك
		استثمار ودائع لأجل ثابتة
		فوائد مستلمة
		استحقاق ودائع لأجل ثابتة
١,٢٢٤,٢٩٠	٢,٠٢٧,٦٣٧	
-	(٤٣,٢٠٠)	
(٢,١٩٦,٣٣٢)	(١,٤٧٨,٩٠٤)	
١٣,٨١٠	٨٢,٤٣٣	
١,٤١٨,٠٨٧	١,٩٨٣,٧٩٥	
٤٥٩,٨٥٥	٢,٥٧١,٧٦١	
		صافي النقد الناتج عن الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
		انصبه الأرباح المدفوعة للمساهمين
		الحركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها
		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(٤٨٨,٦٦٩)	(١,٣٠٧,٤٣٥)	
(١٣,٨٥٨)	(٧٤,٥١٤)	
(٥٠٢,٥٢٧)	(١,٣٨١,٩٤٩)	
		صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل
		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
(٢٨,٤٩٠)	١,١٩٦,٨٣٨	
١٧٧,٤٨٦	١٤٨,٩٩٦	
١٤٨,٩٩٦	١,٣٤٥,٨٣٤	



إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة: www.mphc.com.qa أو يمكنك مسح رمز QR صوتياً باستخدام كاميرا هاتفك الذي للحصول على البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢



تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

(تتمة)

١- تمهيد

شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتفويض أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٦٥,٤١٪، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات، وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة بإعداد إطار حوكمة الشركة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٥.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والالتزام بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفير أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣- مجلس إدارة الشركة

١-٣ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة مسيعة كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل في قطاع استراتيجي وحيوي (الصناعات البتروكيماوية). وقامت بطرحها للاكتتاب العام في عام ٢٠١٣. جاء تأسيس شركة مسيعة في إطار حرص قطر للطاقة على التزامها مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة من حيث دعم سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة وتنمية القطاعات ذات الصلة. من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة مسيعة للاكتتاب العام ومن ثم الإدراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد الأنشطة، ووصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

وكانت شركة مسيعة هي الشركة الوحيدة والمتفردة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة ١٠٪ بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة، أيضاً تم إصدار منحة أميرية لبعض الفئات من المواطنين.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة مسيعة ومركزها الإستراتيجي باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري ومن مراعاة المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان ضرورة إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز - مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (٧٧) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، أيضاً بحسب المادة رقم (١٥٢) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

(تتمة)

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواعمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفته المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٦٥,٤١٪.
- الالتزامات التعاقدية على قطر للطاقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة مسيعد ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في تلك المشاريع الى شركة مسيعد.
- اعتماد شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة ومشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني والتسويقي للأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة . ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات مسيعد للبتروكيماويات القابضة.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة - وفقاً لنظامها الأساسي المُعدّل - من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة". في حال إذا ما ارتأى المساهم الخاص ملائمة إضافة أعضاء مستقلين، يتخذ المساهم الخاص كافة الخطوات المعقولة لضمان تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قبل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر أو من أعضاء المجلس التنفيذي أو اللجان الفرعية أو من إدارة الشركة.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (١١) لعام ٢٠٢١ لقطر للطاقة الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/١٧، تم تشكيل مجلس إدارة شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة، حيث تم تعيين ٧ أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/٠٣/١٥. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة. أيضاً لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

ويتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين كما يُعد أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضائه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف الوظيفي لأمين سر مجلس الإدارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المادة رقم ٢٧ من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتطيل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخريين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة مسيعة للبروكيمابويات القابضة على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

(تتمة)

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (٩) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمن باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والاندفاع عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مريح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، أيضاً يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفير الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المادة رقم ٤١ من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق بهذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٥-٣ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيّد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمتها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٦-٣ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (١-٣٠) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الإدارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء الأعضاء المستقلين)، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء الحد الأدنى لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة (٦ اجتماعات) خلال عام ٢٠٢٢.

إلا أن المدة البينية فيما بين اجتماعي المجلس الثالث (المنعقد بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٢٢) والرابع (بتاريخ ١٠/٨/٢٠٢٢) قد تجاوزت فترة الثلاثة أشهر - على غير ما جاء بالمادة رقم (١٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة - بحوالي أسبوعين وذلك لاعتبارات إعادة جدولة المواعيد المقررة لاعداد تقارير المجموعة بسبب العطلة الرسمية الخاصة بعيد الاضحى لعام ٢٠٢٢.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

(تتمة)

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المادة رقم ٣٥ من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) باستثناء الأعضاء المستقلين) على طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينوب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتُبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٧-٣ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحضر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابية على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

٨-٣ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلاً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمن سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه - وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب - الترتيب اللوجستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتبته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٩ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته في تولى شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالي.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٩-٣ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

١-٩-٣ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٨) باجتماعه الثاني لعام ٢٠١٤ والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (٨) بالاجتماع ٢٠١٨/٢ في أعقاب إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

(تتمة)

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٦٥,٤١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها، ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢٢، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
٢. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتحديد أتعابه.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢١.
٥. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٦. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٨. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق للشركة ومشاريعها المشتركة، والاستنتاجات والتوصيات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
٩. مراجعة خطة التدقيق الداخلي لمدة ثلاث سنوات للتدقيق الداخلي على المجموعة، خبرات ومؤهلات الكوادر، والموازنة التقديرية ذات الصلة.
١٠. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
١١. المصادقة على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠٢٣، وذلك بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة.
١٢. إقرار الجدول الزمني واجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢٢ فقد تم إستيفاء الحد الأدنى (٦ اجتماعات) لعدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبى	رئيساً
السيد/ عبد العزيز جاسم المفتاح	عضواً
السيد/ محمد عيسى المناعي	عضواً

٢-٩-٣ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢) لعام ٢٠١٨، والتشكيل الحالي بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٣) لعام ٢٠٢٢. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة إختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضاً المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تظليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

على مستوى ٢٠٢٢، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٦ وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.
٢. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.
٣. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحضر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، إلا أنها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. تأخذ السياسة الحالية في اعتبارها جزءاً ثابتاً "بدل" مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعية على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز إجمالي الجزعين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المادة رقم ٤٤ من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهنأ بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٠٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح ليقبل عن (٠٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لا توجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠٢٢.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٦ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة مسيعة والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥ وذلك بإجمالي مبلغ ٥,٩٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة، أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة، فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان بتشكيل اللجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبد العزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً
السيد/ أحمد علي محمد	عضواً

رئيس اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، أما العضوين الآخرين، فيتمتع كل منهما بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهما وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة حيث يشغل السيد/عبدالله يعقوب الحاي، منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصصة بالإنبابة بقطر للطاقة، بينما يشغل السيد /أحمد علي محمد، منصب رئيس قسم الحوكمة والامتثال بإدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للطاقة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة مسيعة للبروكيمابويات القابضة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبنود رقم ١-٣ من هذا التقرير).

٣-١٠-٣ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أحياناً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمتها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانته التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات وبناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام ٢٠٢٢ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٦ بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام ٢٠٢٢ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام ٢٠٢٣ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٢، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢٢، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوي من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راض عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة بها وفقاً للمادة (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢١. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢١. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢١ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار. وبوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد، وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قبل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
٣. ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية:

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قبل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمناً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهرية في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

١-٤ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناءً على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من أثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٢-٤ التدقيق

١-٢-٤ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام ٢٠٢٢، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعية. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (٢) لعام ٢٠٢٢ - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة وإجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠٢٣.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه إجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، إجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره إلى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المتعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب، ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تظور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة والمشاريع المشتركة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال فترة التعاقد، أجرى المدقق الداخلي ١٠ عمليات تدقيق ومتابعة لاحقة وفقاً لخطة التدقيق التي تغطي شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة وشركتيها كيو كيم، كيوكيم ٢. شمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي استند إلى تقييم المخاطر، مجموعة واسعة من المجالات عبر هذه الشركات غطت العمليات الأساسية (الصيانة، المشاريع، أنظمة الرقابة الصناعية، وما إلى ذلك)، ومهام الدعم (مثل الحوكمة والامتثال، الشؤون المالية والحسابات، التقارير الإدارية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، إدارة المخاطر المؤسسية وما إلى ذلك).

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

٢-٢-٤ التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضاً مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ١٥/٣/٢٠٢٢، بتعديل المادة رقم ٥٧ من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (١) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (٣) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك، يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (٢) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الإطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الإدارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققوا الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (٤) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠٢٢ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام ٢٠٢٢، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠٢١ والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥ على تعيين السادة ديلويت - فرع قطر "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢٢ مقابل أتعاب سنوية قدرها ١٩٨,٥٠٠ ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقييد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

خلال عام ٢٠٢٢، حضر مدقق الحسابات "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية، (ب) مدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، وكذلك (ج) الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، ديلويت - فرع قطر "Deloitte" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠٢٢ المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٢، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة مسيعةيد حول:

أ. تدقيق البيانات المالية حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. البيان الصادر عن مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي أن تقرير مجلس إدارة الشركة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، قد تم النص عليه بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية، وذلك بناءً على المعايير المحددة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO)، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على التقارير المالية. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة مسيعةيد على أساس منفصل ولا يتعلق بعمليات المشاريع المشتركة (المجموعة) ككل، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. ولم يتم تعديل تقريره فيما يتعلق بهذه المسألة.

ج. البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم اجراءها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهه أي شيء يجعله يعتقد بأن بيان مجلس إدارة الشركة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار إليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي، قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa).

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

٣-٤ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات المحلية التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغييرات التي تدخل على قوانين الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغييرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري إعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمن امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام إلى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى المشاريع المشتركة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

من ناحية أخرى يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسؤوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم.

أيضاً كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابية داخلية بما فيها أنظمة إدارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس إدارة الشركة ولجانها تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان إدارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجنة إدارة الأزمات والمخاطر التجارية، لجان المناقصات، لجنة الصحة والسلامة والأمن

والبيئة، لجنة الموارد البشرية والتقطير، لجنة الانضباط، لجنة تكنولوجيا المعلومات وأمن الإنترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة مسعيد بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمشاريعها المشتركة و اجراء تحليل مقارنة لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في المشاريع المشتركة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. ويتعين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً ومسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة مسعيد باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

٥- الإفصاح والشفافية

١-٥ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير المالية وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيًا منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام ٢٠٢٢ أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قبل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفيًا أو إثباتًا، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، قامت الشركة بالإفصاح عن تقريرها الثاني للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لإطلاع أصحاب المصلحة على جهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات ترمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة مسيعد، والتي يتم نشرها في الصحف المطبوعة وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقاً لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لا بد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي ترمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام ٢٠٢٢، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة مسيعد (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من المشاريع المشتركة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للمشاريع المشتركة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة مسيعد ومشاريعها المشتركة والكيانات ذات الصلة، والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

٣-٥ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرِك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات و أي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. من أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقاً للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرِك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بمسيعة للبروكيمابوات القابضة ومشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٤-٥ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

٦- حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطليها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال المدفوع للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ١٥/٣/٢٠٢٢، بتعديل المادة رقم ١٣ من النظام الأساسي لها "الحقوق المترتبة بالأسهم"، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لملكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق ماليي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة وشركة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

- أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،
- ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة،
- ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى إليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
- د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة،
- هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،
- و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.mphc.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع للالتزامات الإفصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.
- ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (mphc@qatarenergy.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمن التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المادة رقم ٦٠ من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

٤-٦ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

١-٤-٦ الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم ٤٨ من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ب. المادة رقم ٤٩ من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية مطبوعة صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

ج. المادة رقم ٥٠ من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (٢٥٪) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

د. المادة رقم ٥٢ من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت"، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القصر والمحجور عليهم) مقيّد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام إلى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم أن يوكل مساهم آخر (بموجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) في حضور اجتماع الجمعية العامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله والتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوّلها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بينود جدول الأعمال بالجراند المطبوعة والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاعتراضات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية، كما تمت المصادقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة والتي تم إجراؤها لضمان التوافق مع بعض أحكام كل من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، وكذلك أحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
٢. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ واعتماده.
٣. تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠٢٢.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٢ بواقع ١٠ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ١١٪ من القيمة الاسمية للسهم.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، واعتماد مكافأتهم باجمالي مبلغ ٥,٩٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكافة الأعضاء.
٨. تعيين مدققي حسابات الشركة ديلويت - فرع قطر "Deloitte" للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ واعتماد أتعابهم.

٣-٤-٦ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة مسيعة للبروكيمابوات القابضة يتشكل طبقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن خمسة (٥) أعضاء ولا يزيد على أحد عشر (١١) عضواً، يتم تعيينهم جميعاً من قِبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٤-٤-٦ توزيع الأرباح

وفقاً لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٦، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملاح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على مسيعة للبروكيمابوات القابضة أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدتها مع أحد البنوك المحلية " البنك التجاري " على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة سواء نقداً من خلال كافة فروعها، أو بالتحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للحصول وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢٢ عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢١ بواقع (٠,١١) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (١١٪) من القيمة الاسمية للسهم.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، من المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٢ بواقع ٠,١١ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ١١٪ من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٢.

٥-٦ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قبيل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك عدد من الأسهم (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) يكون أكثر من أي عدد آخر من الأسهم يتم تحديده من قبل مجلس الإدارة من حين إلى آخر في رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة الحالي بناء على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٥ لعام ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ هو ٢٪ من رأسمال الشركة، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥، بتعديل المادة رقم ٢٠ من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (١٠٪) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل ٢٠٢٢ على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى ١٠٪، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢ على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى ١٠٪.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة مسيبيد للبروكيماويات القابضة من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	٪٦٠,٤١
جهاز قطر للاستثمار	٪١,٠٧
صندوق الوطني ٣	٪٠,٦٠
GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF SINGAPORE	٪٠,٥٤
VANGUARD EMERGING MARKETS STOCK INDEX FUND	٪٠,٤٩
VANGUARD TOTAL INTERNATIONAL STOCK INDEX FUND	٪٠,٤٦
صندوق المعاشات العسكرية	٪٠,٤٤
مساهمون آخرون	٪٣,٩٩
الإجمالي	٪١٠٠,٠٠

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٢٨٠٣-٤٠١٣ (+٩٧٤) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مزاوهم بحسن نية.

٧-٦ حق المجتمع

شركة مسيعةيد هي الشركة الوحيدة والمتفردة في خصوصية إدراجها بالسوق المالية القطرية والذي تم وفق آلية لمنح أسهم تشجيعية مجانية بنسبة ١٠٪ من الأسهم المخصصة للمساهمين عند الاكتتاب ووفقاً للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة، جاءت هذه الآلية بهدف تشجيع ثقافة الإدخار لدى المواطنين القطريين وضمان حصولهم على أقصى فائدة مرجوة من أنشطة الشركة.

أتمت قطر للطاقة مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة المنح الأول لتوزيع الأسهم التشجيعية المجانية لمساهمي الشركة المؤهلين والذين استوفوا شرط الاستحقاق كما في إغلاق يوم الاثنين الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في بورصة قطر، وذلك بواقع ٥٠٪ من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب ووفقاً للآليات المنصوص عليها بنشرة الطرح العام للشركة.

تم تخصيص الأسهم المجانية من حصة قطر للطاقة والتي انخفضت جزاءه من ٧٤,٢٪ إلى ٦٥,٥٪، أي بواقع ٨,٧٪، أي أن قطر للطاقة تنازلت عن عدد من الأسهم ما يقارب ١٠٩,٣ مليون سهم بقيمة سوقية بواقع ١,٦ مليار ريال قطري كما في إغلاق ٢٠١٨/١٢/٣١، فضلاً عن تنازل قطر للطاقة عن توزيعات الأرباح الخاصة بتلك الأسهم التي قررها مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

هذا، ومن المقرر أن يكون تاريخ المنح الثاني في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بشرط احتفاظ المساهمين لنسبة ٥٠٪ من الأسهم المخصصة لهم عند الاكتتاب حتى تاريخ المنح الثاني.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢٢

من ناحية أخرى، تعمل شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فمنذ تأسيس الشركة، قامت بتوزيع أرباح يصل إجماليها إلى ٦,٨ مليار ريال قطري أو ما يعادل ٠,٥٤ ريال قطري للسهم الواحد "أخذاً في الاعتبار القيمة الاسمية المعدلة للسهم والتي تقدر بـ ١١١ ريال واحد قطري"

فضلا عن مساهمة الشركة من خلال مشاريعها المشتركة في التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: حملة التوعية الصحية، برامج إدارة سلامة العمليات، تعزيز المشاركة في سلامة العمليات والثقافة بهذا الشأن، والتدريب على الصحة والسلامة والبيئة، والتميز التشغيلي، وبرامج التوعية بالبيئة والتدريب والامتنثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعزيز الموارد وتقليل الانبعاثات والنفايات من خلال الاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية، إلى آخره،
٢. الموظفين: برامج التقدير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، برامج التبرع بالدم، إلى آخره،
٣. المجتمع: إثراء المجتمع والنهوض بالمجتمعات المحيطة جزء حيوي من أهداف المجموعة. وقد بذلت جهود لتعزيز الشراكة المجتمعية، توفير الفرص والمبادرات التعليمية للشباب القطري، حملات التبرع، والقيمة المضافة لشركاء الأعمال، وضمان رضا العملاء، وإنفاق بحوالي ٨٠٪ في المشتريات المحلية.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، فقد قامت الشركة بالإفصاح عن تقريرها الثاني للاستدامة لعام ٢٠٢١ والذي يمكن الحصول عليه من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (www.mphc.com.qa). يلخص التقرير جوانب الاستدامة في شركة مسيعد وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على جهودنا مع المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تعمل المجموعة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتعزيز الأنظمة على النحو الذي يساهم في إضافة قيمة للموظفين والمجتمع والبيئة. ومن خلال تطبيق المجموعة للعديد من المعايير سعياً لتحقيق مستقبل مستدام، حققت المجموعة إنجازات خلال عام ٢٠٢١ لإدارة البيئة من خلال برامج الوقاية، مثل الحد من عملية الحرق، تقليل النفايات، ترشيد الطاقة، إدارة المواد الكيميائية، مشروع منع تصريف السوائل شبه نهائياً لإعادة استخدام/ إعادة تدوير ما يقارب ٨٥٪ من مياه الصرف الصحي بعد المعالجة. حافظت المجموعة على سلامة وموثوقية عملياتها، ولم تسجل أية حوادث ذات صلة بسلامة العمليات من المستويين الأول والثاني أو حوادث بيئية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ برنامج حساب الغازات المسببة للاحتباس الحراري وإعداد ورفع تقارير بشأنها وفقاً للإجراءات المعتمدة من قبل قطر للطاقة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. من ناحية أخرى، تنفيذ برنامج توطئ المشتريات "توطئ"، والبرامج الاجتماعية الأخرى التي تؤثر على المجتمع المحلي مثل التقطير وغيرها.

وقد أصبحت المجموعة من خلال الطول التي قدمتها نموذجاً تحتذى به الشركات الأخرى العاملة في قطاع البتروكيماويات بالمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نهج المجموعة فيما يتعلق بالاستدامة يتسق مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ بأن يصبح مجتمعنا مجتمعاً مستداماً يولي أهمية كبيرة للمسائل البيئية والاقتصادية والتنمية البشرية.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ما يصل إلى ٤٦,٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٣٥,٤ مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢٢/٣/٢١.

فيما يتعلق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ٤٤,٤ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار إليها لدعم تلك الأنشطة.

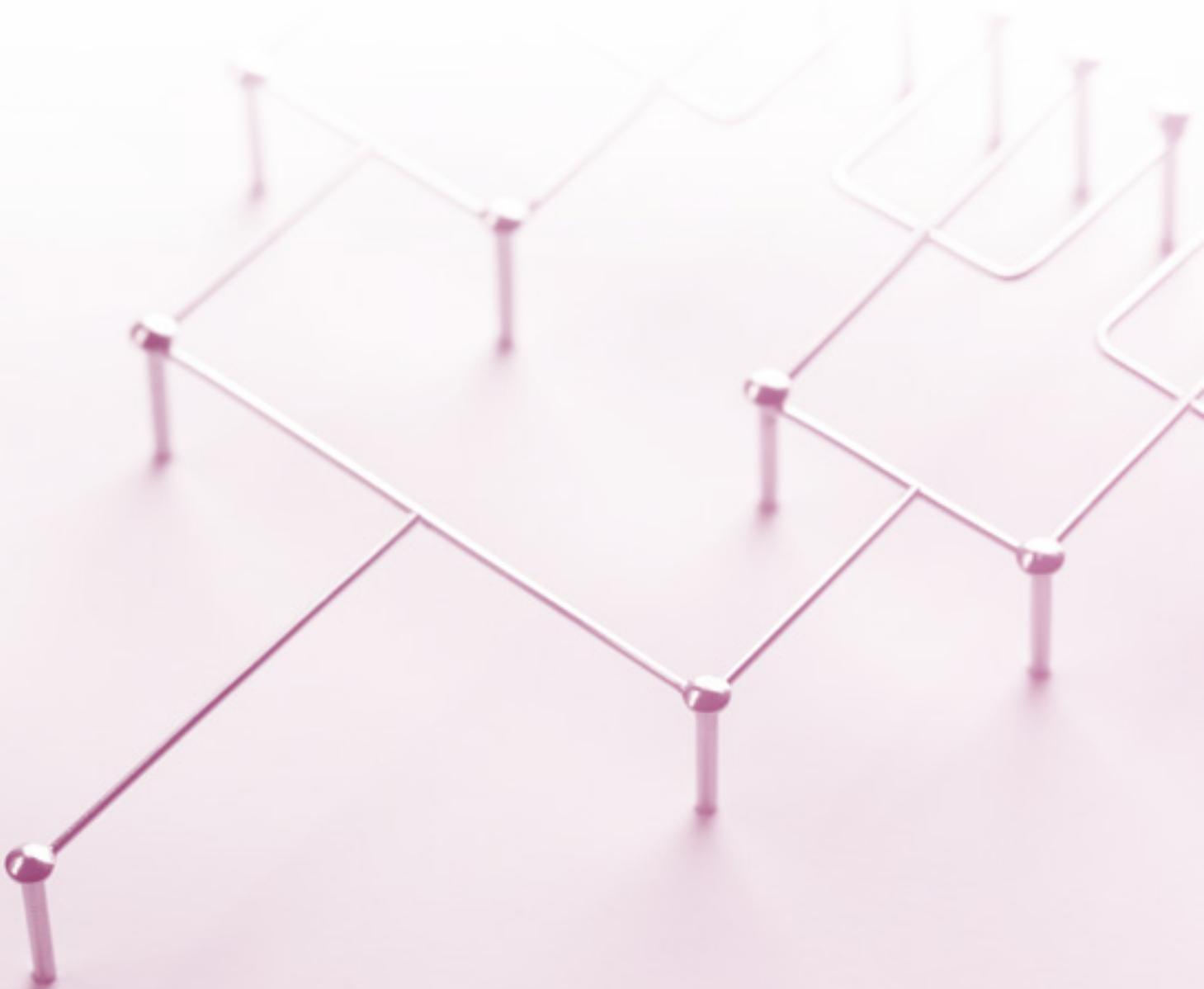
ختاماً

تحرص شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢٢، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

أحمد سيف السليطي
رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد / أحمد سيف السليطي

رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد سيف السليطي على دبلوم عال في الهندسة الميكانيكية عام ١٩٨٤ من كلية "كارلت بارك كولج" - المملكة المتحدة.

انضم السيد/ السليطي إلى قطر للطاقة عام ١٩٧٦.

ويتمتع بخبرة إدارية واسعة في العمليات الكبيرة بحقول النفط والغاز في قطر للطاقة. وتغطي خبرته المهنية التي تمتد أكثر من ٣٨ عاماً مختلف جوانب صناعة النفط والغاز، من عمليات الحقول إلى البتروكيماويات، وتتضمن إعادة تطوير الحقول القائمة، وتشغيل المشاريع الرئيسية، وإعادة الهيكلة، وإدارة القوى العاملة، والتقييمات الاقتصادية والاستحواذ.

يشغل السيد/ أحمد سيف السليطي حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون العمليات في قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*:

- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة: ٤٩٠٠٠ سهم

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

(تتمة)



السيد / محمد سالم عليان المري

نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد سالم المري على بكالوريوس العلوم في هندسة الغاز الطبيعي عام ١٩٩١.

بدأ السيد/ المري مسيرته المهنية في قطر للطاقة عام ١٩٩١، حيث تقلد عدة مناصب هندسية، وشارك في عضوية فرق عمل المشروعات في قطر غاز-١ ومشروع سوائل الغاز الطبيعي NGL-4.

وفي عام ٢٠٠٢، انضم السيد/ المري إلى إدارة مشاريع النفط والغاز بقطر للطاقة وشغل العديد من المناصب، منها منصب مدير تطوير منشآت النفط والغاز، حيث تضمنت مسؤولياته تصميم المرافق وتنفيذ مشاريع جديدة، مثل الغاز الطبيعي المُسال وتحويل الغاز إلى سوائل وخطوط أنابيب الغاز وحقول النفط. وفي عام ٢٠١٤، تم تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات المشاريع والهندسة والمشتريات.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد / عبد العزيز جاسم المفتاح حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون المدن الصناعية بقطر للطاقة. ورئيس مجلس الإدارة لشركات قطر للبتروكيماويات وقاتفين وقطر للفينيل وشركة ناقلات بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة وقود.

تقلد سابقاً عدة مناصب مختلفة في مجالس إدارة كل من أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل، وشركة قطر للإضافات البترولية، وشركة أمواج، وشركة استاد.

تخرج من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية، بشهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية.

المناصب الأخرى*:

- رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للوقود (وقود).

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة: ١٦٥٦٢٠ سهماً.

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

(تتمة)



السيد / عبد العزيز محمد المناعي

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة منذ عام ٢٠١٤، كما يشغل عضوية مجلس إدارة شركة قطر غاز ونائب رئيس مجلس إدارة صناعات قطر. ويركز دوره في قطر للطاقة على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للطاقة، عمل لدى قطر غاز مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر غاز، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات قطر.

عدد الأسهم في شركة مسييد للبتروكيماويات القابضة: ٩٨٠٠٠ سهم.

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد / عبد الرحمن أحمد الشبي

رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبد الرحمن أحمد الشبي من جامعة أريزونا عام ١٩٨٨ وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال. انضم السيد/ عبد الرحمن إلى قطر للطاقة عام ١٩٨٩ كمطلل مالي. كما تولى السيد/ عبد الرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية - قطر للطاقة. ويشغل السيد/ عبد الرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للطاقة. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعة للبروكيمابويات القابضة: ١٧١٠٠٠ سهم.

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد / محمد عيسى المناعي

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليثربول عام ٢٠٠٧، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام ٢٠٠٩.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للطاقة عام ٢٠٠٧، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم (قامكو).

عدد الأسهم في شركة مسيعد للبتروكيماويات القابضة: ٨٠٠ سهماً.

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)



السيد / علي ناصر تلفت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ علي ناصر تلفت على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة تراسي استيت في الولايات المتحدة الأمريكية - فبراير ١٩٩٠.

انضم السيد/ علي تلفت إلى قطر للطاقة عام ١٩٩٠، حيث عُين مهندساً للاتصالات، ثم رئيساً لخدمات الاتصالات (الإدارة البحرية)، ومديراً لإدارة مساندة الحقول. وشغل خلال الفترة الممتدة من يناير ٢٠١٠ إلى سبتمبر ٢٠١٢ منصب مدير إدارة التدريب.

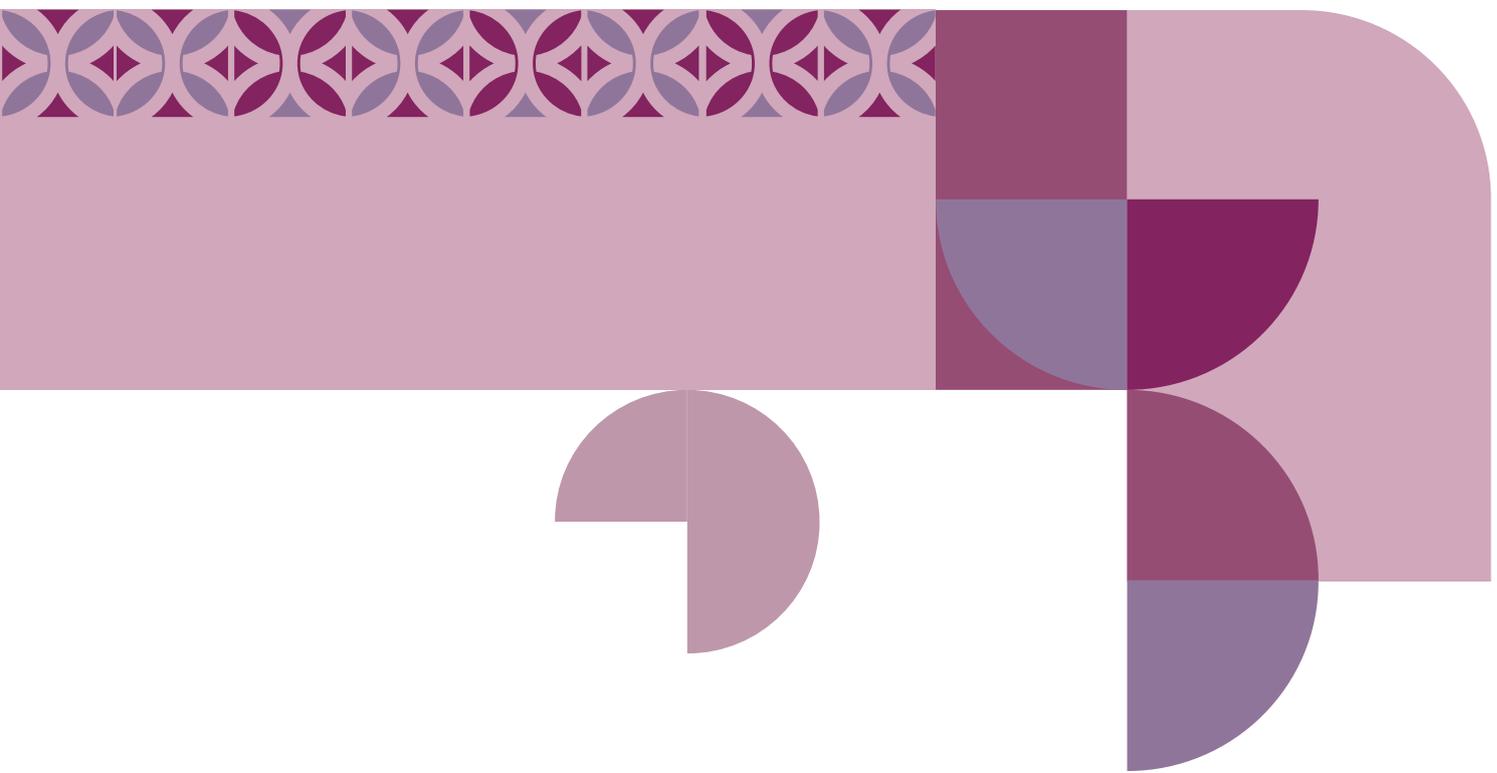
وقد شغل السيد/ تلفت منصب مدير إدارة العلاقات العامة والاتصالات بالإنباء، ثم أصبح مديراً لمكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

ويشغل حالياً منصب مدير مكتب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة إضافة لمنصب مدير مكتب سعادة وزير الدولة لشؤون الطاقة.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة مسيعة للبروكيمابويات القابضة: ١٣٦٧٠ سهم.

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.



شركة مسيعة
للبتروكيماويات
القابضة

Mesaieed
Petrochemical
Holding Company

شركة مسيعة للبتروكيماويات القابضة ش.م.ع.ق.

ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

هاتف: ٩٧٤ ٤٠١٣ ٢٠٨٠

فاكس: ٩٧٤ ٤٠١٣ ٩٧٥٠

البريد الإلكتروني: mphc@qatarenergy.com.qa

الموقع الإلكتروني: www.mphc.com.qa